الأخبار
al-akhbar

الأربعاء 9 أيلول 2026
العدد 5870 السنة الحادية والعشرون
Mercredi 9 Septembre 2026 no 5870 21ème année
www.al-akhbar.com
16 صفحة
100000 ليرة

قضية 6

المناهج الجديدة لمادة التاريخ
روايات طائفية في غياب رواية وطنية جامعة

أحوال الناس

كريم سعيد يَعِد بـ«ميني ريتز» لاسترداد 5 مليارات دولار
3

عون يقود بازار التمديد لـ«سوليدير»
4

ترهيب موظفي «أوجيرو» لتمرير «ليبان تيليكوم»؟
5

أميركا تبرّر العدوان: تسليم السلاح أوّلاً!
2

السعودية عودة إلى الورطة اليمنية
9 - 8

(أ ف ب)

المشهد السياسي

الجيش يخشى توسع العدوان وينتشر في النبطية لـ«طمأنة» الأهالي

السفير الأميركي يكرّر لازمته: نزع السلاح ثم الانسحاب الإسرائيلي

ما يجري في النبطية ليس تفصيلاً في سياق التصعيد الإسرائيلي، كونه يتجاوز الجغرافيا العسكرية إلى الرمزية السياسية. وأن تصبح مدينة النبطية، بوصفها محافظة، في مرمى مشروع إسرائيلي يقوم على القضم التدريجي وفرض السيطرة على محيطها، يفتح الباب أمام احتمال انتقال المعركة من البلدات الحدودية إلى واحدة من أهم المدن الجنوبية.

خطورة ما يجري لا تكمن فقط في السيطرة على تلة علي الطاهر، بل في السؤال الذي تطرحه هذه السيطرة عمّا بعدها. فإذا كانت إسرائيل تستعدّ لتوسيع عملياتها العسكرية نحو سجد والريحان وإقليم التفاح، فإن المسألة تصبح مرتبطة بمحاولة إخضاع مساحة واسعة من جبل عامل بالنار والتهجير والإنذارات والتوغّلات. وعندها لا تعود النبطية مجرد هدف عسكري، بل تصبح اختباراً لحدود المشروع الإسرائيلي في هذه الحرب. والأخطر أن هذا التصعيد يترافق مع مسار سياسي يجري تقديمه على أنه مدخل لوقف الحرب، بحسب ما نقلته مصادر عن اللقاء بين السفير الأميركي ميشال عيسى ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ علي الخطيب، حيث كرّر عيسى لازمته: على حزب الله أن ينسحب من المنطقة ويسلّم سلاحه، وعندها يمكن الحديث مع إسرائيل عن الانسحاب!.

وكان موضوع الجنوب جزءاً من البحث بين رئيس المجلس النيابي نبيه بري ورئيس الحكومة نواف سلام الذي عرض لبرنامج زيارته إلى الولايات المتحدة الأميركية لتمثيل لبنان في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعلمت «الأخبار» أن يزيد بن فرحان، الذي سيتواجد في نيويورك، لترتيب لقاءات لسلام مع رؤساء دول وحكومات، وأن سلام يعد نفسه باجتماع ولو قصير مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب إذا شارك الأخير في الاجتماع، أو باجتماع خاص مع وزير الخارجية ماركو روبيو.

وسط هذه المناخات، جاء قرار قيادة الجيش بتعزيز انتشار قواته في النبطية، حيث انتقل إلى العمل في مدينة مُهدّدة بالتصعيد لا في ظروف تسوية مكتملة، وجاءت الخطوة بعد اتصالات وضغوط هدفها احتواء المشهد ومنع انفجاره. وبالتالي فإن السؤال عمّا يقدر الجيش على القيام به، في ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية العنيفة، بينما يجري الحديث عن اتصالات أجراها الرؤساء الثلاثة، مع جهات عربية وأجنبية لـ«خفض التصعيد» في النبطية.

بحسب القراءة الميدانية، فإن النهج الإسرائيلي في الضغط على المدينة يشبه النهج الذي اتّبع للسيطرة على مرتفع علي الطاهر، لجهة اعتماد مبدأ القضم التدريجي عبر عمليات محدودة تقود في النهاية إلى إنجاز عسكري كبير، ما يوحي بأن إسرائيل لا تتعامل مع علي الطاهر كهدف منفصل بل يمتدّ إلى كامل المجال الجغرافي لإقليم التفاح وجبل الريحان. ومن هنا يمكن فهم الانتشار الجديد للجيش اللبناني في النبطية وزوطر الغربية. وتشير المعلومات إلى أن الجيش سيعمل على تعزيز نقاط انتشاره في المدينة ومحيطها، دون ربط الخطوة بأي بعد متصل بالمفاوضات، وتحديداً بما خصّ طلب سحب السلاح. وقد أرسل الجيش قوة من 80 عنصراً إلى كنيسة زوطر الغربية، على أن يبلغ العدد الإجمالي للعناصر نحو 180 عنصراً، مع إجراء تبديلات للعناصر في المنطقة مباشرة من زوطر الغربية بدلاً من بيروت.

(علي حشيشو)

وفي اتصال مع «الأخبار»، أكّد رئيس بلدية النبطية عباس فخر الدين وصول قوّة من الجيش إلى المدينة، وانتشارها في الأحياء الداخلية للمدينة، وهي غير المجموعة الموجودة أصلاً في الثكنة. وتهدف الخطوة بحسب فخر الدين، إلى تعزيز الطمأنينة بين الناس ودفعهم للعودة إلى النبطية. وقال إن هناك عودة ولو محدودة للأهالي بعد انتشار الجيش. ولكنّ فخر الدين يبدي مخاوفه من القرار السياسي المرافق لانتشار الجيش، ففي حال طُلب من العسكر الانسحاب من المدينة سيغادرون، مثلما حصل في أكثر من نقطة في الجنوب بداية الحرب في آذار الماضي.

بالتزامن مع هذه التطورات، جاءت زيارة السفير الأميركي إلى المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وقالت مصادر المجلس، إن اللقاء «كان صريحاً للغاية»، حيث عرض السفير عيسى موقف الإدارة الأميركية في هذه المرحلة، فيما أبلغه الخطيب «موقف الطائفة الشيعية في ظل الاحتلال

> **طلب عيسى من الخطيب إبلاغ حزب الله بأن عليه تسليم السلاح، وفوجئ من سؤاله: كيف تبرّرون دعمكم لإسرائيل وتستغربون دعم إيران لنا؟**

والعدوان المستمر». وشدّد الخطيب على «ضرورة أن يكون للولايات المتحدة دور عادل ومتوازن على الأقل من أجل معالجة الأزمة»، مؤكداً أن الشيعة «ليسوا إرهابيين، ولم يحملوا السلاح رفاهية وإنما بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وهم مستعدّون اليوم لمعالجة هذا الموضوع إذا توفّرت الضمانة والحماية لهم، بما يؤدي إلى طمأنتهم على مستقبلهم ومصيرهم».

وعلمت «الأخبار» أن كلام عيسى ركّز في كل حديثه على مدار ساعة ونصف ساعة على نقطة واحدة، هي «أنّ على حزب الله أن يسلّم سلاحه حتى نستطيع أن نتحدّث إلى إسرائيل ونطلب منها الانسحاب». وعندما ردّ الشيخ الخطيب بحزم بأنه «لا يمكن طلب تسليم السلاح فيما الأرض محتلة»، انتقل السفير إلى التأكيد على «أن الولايات المتحدة لا تكنّ العداء للطائفة الشيعية، وأن هناك جالية شيعية كبيرة في الولايات المتحدة». وخلال النقاش، سُئل عيسى عمّا إذا كان يحمل رسالة إلى حزب الله، فأجاب، بحسب المصادر نفسها: «نعم، أخبروه بأن لا إمكانية لأي انسحاب من دون تسليم السلاح». إلا أن الحاضرين ردوا بأن المطلوب، على الأقل، وجود شيء من الجانب الأميركي يمكن الحديث عنه، كإمكانية انسحاب إسرائيلي من منطقة ما، حتى يمكن نقل هذه الرسالة إلى الحزب. وهنا ظهر التناقض في الطرح: استعداد أميركي للكلام مع حزب الله، يقابله تأكيد بأن التواصل يجب أن يكون عبر الدولة، فيما كان السؤال الأبرز الذي طرحه عيسى على مُقترح الحوار الوطني: «ماذا لدى الحزب ليقدّمه»؟

ولم يتوقف النقاش عند الحدود اللبنانية. فقد طرح الخطيب أمام السفير الأميركي مفارقة الدعم الإيراني للمقاومة في لبنان لتحرير الأرض، مقابل الدعم الأميركي لإسرائيل وهي تحتل الأرض، سائلاً: لماذا يكون هذا حراماً وذاك حلالاً؟ كما أعاد التذكير بحل الدولتين الذي أقرّه العرب في قمة بيروت، متسائلاً عن مصيره وما فعلته الولايات المتحدة لتكريسه، قبل أن يدعو الإدارة الأميركية إلى رفع الحصار عن لبنان، ولا سيما في ما يتعلق بإدخال المساعدات والأموال لإغاثة النازحين وإيوائهم.

(الأخبار)

أخبار

لبنانيو «أوفاك» والسفير الأميركي

لفت انتباه جهات مصرفية عليا أن بعض الشخصيات اللبنانية المُدرجة على لوائح العقوبات الأميركية عادت، في الآونة الأخيرة، إلى الاستفسار عن حساباتها المصرفية وطلب بعض الوثائق المتعلّقة بها. وتبيّن أن بعض هؤلاء يتحدّثون عن «فرصة سانحة» تتيح لفرق المحامين التي تتولى ملفاتهم في الولايات العمل على رفع أسمائهم من لوائح العقوبات.

واللافت في الأمر ورود اسم السفير الأميركي في لبنان ميشال عيسى في أكثر من محادثة مرتبطة بهذا الموضوع، بعدما تبيّن أن شبكة علاقاته اللبنانية التي سبقت تولّيه منصبه تضم شخصيات تربطها به علاقات تجارية أو سياسية، من بينها شخصيات مُدرجة على لوائح العقوبات. ويجري الحديث عن لقاءات غير رسمية عقدها عيسى للبحث في هذا الملف، علماً أن المرفق الأميركي الخاص السابق إلى العراق مارك صوايا الذي أعفاه ترامب من مهامه، كان أيضاً قد عرض خدماته على شخصيات عراقية موضوعة على لائحة العقوبات، واعداً بإزالة أسمائها من اللائحة مقابل مبالغ مادية بملايين الدولارات.

الشيعة وخط التماس والأشرفية

في ظلّ الحملة التي تخوضها قوى سياسية ضد المقاومة، ترصد جهات فاعلة منح بعض الأطراف هذه الحملة بعداً طائفياً خالصاً، عبر التحريض على الشيعة باعتبارهم جميعاً يوفّرون الحماية لحزب الله.

وبعد استهداف العدو خلال الحربين الماضيتين عدداً من المنازل والنقاط في مناطق مختلفة، برز لدى قوى مسيحية فاعلة توجّه نحو الدفع باتجاه قرارات بلدية تحول دون تملّك الشيعة في مناطق بعينها. وتقول المعلومات إن التركيز ينصبّ حالياً على القرى والبلدات والأحياء التي كانت تشكّل خطوط تماس خلال الحرب الأهلية. إلا أن هذا التوجّه يبدو، وفق المُعطيات نفسها، عرضة لخروقات جدّية، إذ يرفض بعض كوادر التيار الوطني الحر الاستجابة لهذه الطلبات، فيما أبدت شخصيات نافذة في الدائرة المحيطة بالمطران الياس عودة تحفّظها عن تحويل الأمر إلى سياسة عامة، خصوصاً أن من يقود الحملة في الأشرفية هم أنصار المصرفي أنطون الصحناوي، والذي يستخدم جماعة «جنود الربّ» لفرض وقائع على الأرض.

سلام يطلب إلغاء شروط دخول السوريين!

عُلم أن رئيس الحكومة نواف سلام التزم، من طرف واحد، أمام القيادة السورية الجديدة، مُمثّلة برئيسها أحمد الشرع، بإزالة أي عقبات أمام دخول السوريين إلى لبنان. وطلب من وزارة الداخلية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل دخول السوريين. وبعدما تبيّن وجود عوائق قانونية تحول دون تنفيذ بعض ما يريده، طلب سلام من المديرية العامة للأمن العام، اعتماد إجراءات جديدة من شأنها تسهيل دخول السوريين إلى لبنان من دون استيفاء الرسوم، حتى في حال عدم وجود معاملة بالمثل من الجانب السوري. وأثار الأمر بلبلة استدعت التواصل مع رئيس الجمهورية العماد جوزيف عون، الذي قال إن لبنان لا يجوز أن يقدم على خطوة من هذا النوع من دون أن يكون مبدأ المعاملة بالمثل قائماً من الجانب الآخر.

إلا أن المسألة لم تتوقف عند الرسوم وإجراءات الدخول، إذ تبيّن أن سلام طلب من الأمن العام وقف العمل بكل الوثائق والإجراءات الأمنية المتعلّقة بمنع دخول وافدين سوريين إلى لبنان. وبعد التدقيق في الطلب، تبيّن أن المقصود إلغاء نحو 640 ألف وثيقة منع دخول صادرة في حق سوريين سبق أن خالفوا شروط الإقامة، أو دخلوا لبنان بصورة غير شرعية، أو تمّت ملاحقتهم بسبب مخالفات وارتكابات. وبمعنى آخر، كان المطلوب التعامل مع هؤلاء بما يشبه إعطاءهم عفواً شاملاً، على أن يبدأ تنفيذ الإجراءات اعتباراً من الأول من تشرين الأول المقبل. وفي مقابل ذلك، وعد سلام بأن تلتزم الحكومة السورية بالمعاملة بالمثل عبر وقف استيفاء الرسوم من اللبنانيين وإلغاء مذكّرات منع الدخول الصادرة في حقهم، علماً أن هذا الطرح لا يحظى بموافقة الحكومة السورية.

وقد أثارت هذه الخطوة مخاوف لدى مراجع أمنية وعسكرية اطّلعت على الملف، إذ ترى أن تنفيذها قد يعني اضطرار لبنان إلى استقبال أكثر من نصف مليون سوري خلال فترة زمنية قصيرة، ولا سيما في ظل رصد ارتفاع في عمليات تهريب السوريين إلى لبنان، نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية في بلادهم.

كما تخشى الجهات الأمنية والعسكرية من احتمال دخول عناصر مجموعات جهادية أجنبية كانت قد انتقلت إلى سوريا وقاتلت إلى جانب القوى التي تولّت الحكم فيها، قبل أن يحصل بعض أفرادها على الجنسية السورية. وتزداد صعوبة التحقّق من هويات هؤلاء لكون معظمهم يتحدّثون العربية بلهجة سورية، بما يجعل التمييز بينهم وبين السوريين الآخرين أكثر تعقيداً.

لا زيارة لكالن إلى لبنان

قال مصدر إعلامي تركي إن رئيس جهاز الاستخبارات التركي، إبراهيم كالن، لن يزور لبنان، خلافاً لما أشاعته أوساط سياسية لبنانية. وأشار إلى أن كالن، الذي عمل سابقاً مساعداً لحقان فيدان خلال تولّي الأخير رئاسة الجهاز، يمتلك معرفة تفصيلية بالوضع اللبناني، فضلاً عن وجود مساعد له ضمن طاقم السفارة التركية في بيروت، تربطه علاقات جيدة بمختلف القوى السياسية اللبنانية، بما فيها حزب الله، وهو استقبل خلال الفترة الأخيرة عدداً من الشخصيات اللبنانية، وبحث معها ملفات المنطقة والتطورات المحيطة بلبنان. وحرص، خلال هذه اللقاءات، على نقل مجموعة من الرسائل التركية، في مقدّمها أن أنقرة تتعهّد بعدم حصول أي تدخل سوري في الشأن اللبناني، ولفت إلى أهمية أن يأخذ لبنان في الاعتبار مصالح تركيا عندما يذهب إلى توقيع اتفاقيات مع المحور الذي يضم اليونان وقبرص ويمتدّ ليشمل إسرائيل.

رهان دريان على القاهرة يتبدّد

راهن مفتي الجمهورية، الشيخ عبد اللطيف دريان، على زيارته إلى مصر للحصول على دعم لإكمال ولايته المُمدّدة، بعدما أشاع مقرّبون منه أنه تلقّى وعداً من إحدى الشخصيات السياسية اللبنانية بإمكان ترتيب لقاء له مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. إلا أن هذه الآمال سرعان ما تبدّدت، إذ اقتصرت زيارته إلى القاهرة على المشاركة في «المؤتمر الإسلامي الدولي»، إلى جانب لقاء مع شيخ الأزهر الإمام الأكبر أحمد الطيب، بحضور الوفود المشاركة في المؤتمر. ويقول خصوم دريان إنه لمس خلال الزيارة فتوراً في تعامل مشايخ الأزهر معه، وإن بعضهم أعاد أمامه ما سمعه من السفارة المصرية في بيروت، ومفاده أن «مفتي الجمهورية ورّطنا في التمديد الذي أدّى إلى شرخ بين مشايخ دار الفتوى».

المفتي لا يعزّي المفتين!

انتقد علماء في دار الفتوى عدم إرسال مفتي الجمهورية، الشيخ عبد اللطيف دريان، ممثّلين عنه للمشاركة في الصلاة على جثماني والد مفتي زحلة والبقاع، الشيخ علي الغزالي، ووالدة مفتي عكار، الشيخ زيد بكار زكريا، فضلاً عن عدم مشاركته شخصياً في تقديم واجب العزاء بعد عودته من القاهرة، علماً أن العلاقة بين دريان والمفتيَين يشوبها الكثير من المدّ والجزر. واكتفى دريان بدعوة الغزالي وزكريا إلى تقبّل التعازي معاً في «مسجد الأمين»، وهو ما أثار علامات استفهام لدى عدد من المشايخ، الذين رأوا أن تأدية واجب العزاء، في البقاع كانت كافية، بعدما شاركت فيه مختلف الشخصيات السياسية والدينية والأمنية، وفي مقدّمها رئيس الجمهورية جوزيف عون، وبالتالي لم تكن هناك حاجة إلى إقامة مجلس تعزية آخر في بيروت.

في المقابل، استوقف المعنيين حجمُ المشاركة في عزاء الغزالي، معتبرين أنها عكست المكانة التي يحظى بها الرجل، ولا سيما أنه من أكثر الشخصيات الدينية حضوراً في العمل والخدمات الاجتماعية. وفي هذا السياق، أثارت كلمة رئيس الجمهورية للغزالي، حين وصفه بأنه «مفتي كل اللبنانيين»، استغراباً لدى معنيين في دار الفتوى، الذين قرأوا فيها رسالة سياسية إلى دريان، رغم أن العلاقة بين رئيس الجمهورية ومفتي الجمهورية توصف بأنها «جيدة»، بعدما قدّم الأخير، خلال المرحلة الماضية، كل ما طُلب منه من دعم لبعبدا، ولا سيما في ما يتصل بمفاوضاتها مع العدو الإسرائيلي.

(الأخبار)

تقرير

كريم سعيد يَعِد بـ«ميني ريتز» لاسترداد 5 مليارات دولار

محمد وهبة

«ميني ريتز»؛ عبارة يستخدمها حاكم مصرف لبنان كريم سعيد في بعض مجالسه، في إشارة إلى ما يسعى إلى تنفيذه قريباً لاسترداد نحو 5 مليارات دولار من ثلاثة مصادر رئيسية: الأموال التي صُرفت لتمويل دعم السلع، والقروض التي سُدّدت على سعر صرف أدنى من سعر صرف الليرة في السوق، والعمليات التي جرت بين مصرف لبنان وأصحاب المصارف وكبار المودعين.

هذه خلاصة معلومات أفصح عنها أكثر من مصدر، مشيرةً إلى أن ما شهده القضاء، وما يُتوقع أن يشهده في المرحلة المقبلة، سواء نتيجة عمليات التدقيق الداخلية التي يجريها مصرف لبنان أو نتيجة التدقيق الجنائي الذي جرى تلزيمه في آب الماضي، ويشمل عدداً من العمليات المرتبطة بعمليات دعم السلع والتحويلات المصرفية والتحويلات إلى القطاع العام، سيقود إلى فتح دعاوى وملفات قضائية مرتبطة بالمصارف وعمليات الدعم.

وتحيل عبارة «ميني ريتز» بوضوح إلى ما فعله ولي العهد السعودي محمد بن سلمان عندما قرر استرداد مليارات الدولارات من أمراء ورجال أعمال ومتعهّدين وغيرهم، ممن كانت تربطهم علاقات وصفقتها السلطات آنذاك بالمشبوهة مع الدولة السعودية. وقد قام ذلك المسار على افتراض أن هؤلاء استولوا على أموال الدولة، من دون أن يكون إثبات عمليات السرقة عبر مسار قضائي تقليدي مضموناً، فضلاً عن احتمال أن يؤدي فتح هذا النوع من الملفات إلى اضطرابات سياسية واقتصادية. فاستُبدل المسار القضائي التقليدي بمسار الاستدعاء والاحتجاز وفرض التسويات التي شملت استرداد مبالغ طائلة. وكان من أبرز من طاولتهم تلك الإجراءات رئيس الحكومة اللبنانية السابق سعد الحريري، الذي احتجزته السلطات السعودية في تشرين الثاني 2017.

لكن المقاربة التي يطرحها حاكم مصرف لبنان لاسترداد أموال مسروقة تختلف عن النموذج السعودي في أدواتها. فهي لا تقوم على الاستدعاءات والاحتجاز المباشر، بل على إعداد ملفات، وتقديم ادعاءات قضائية، وإجراء تدقيقات جنائية في مجموعة من الملفات والعمليات المالية. وبحسب التقديرات، يفترض أن يؤدي هذا المسار إلى دفع المدّعى عليهم أو المشتبه فيهم نحو تسويات تُسترد بموجبها الأموال، من دون أن تكون هناك نتائج قضائية فعلية. أي أن القضاء، في هذه المقاربة، سيكون أداة لفرض التسويات واسترداد المبالغ، وليس أداة للمحاسبة والمُساءلة.

> **لا ينوي الحاكم القيام بأي محاسبة أو قضاء لذ بل بتسويات لاسترداد مبالغ مالية منهوبة**

ويقول بعض المطلّعين على نوايا الحاكم إنه بدأ فعلاً بهذا المسار من خلال الادّعاء على مسؤولين مصرفيين، بينهم سمير حنّا في بنك عوده، وعلاء الخواجة ومحمد الحريري في بنك ميد، إضافة إلى زبائن كبار، من بينهم رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي. وينقل أكثر من مصدر عن الحاكم أن فتح هذه الملفات جاء بطلب سعودي، في سياق رغبة الرياض في إغلاق الباب أمام كل من سعد الحريري ونجيب ميقاتي.

ويستند هؤلاء، في قراءتهم، إلى طبيعة الملفات التي فُتحت، والتي تفتقر إلى وضوح كامل بشأن طبيعة المخالفات التي يُدّعى الحاكم أنها ارتُكبت في الملف الذي رفعه إلى القضاء. ويشير المطلّعون إلى أن ملفات أخرى قد فُتحت في المرحلة المقبلة، وقد تطال أصحاب مصارف أو شركاء أساسيين فيها، فضلاً عن زبائن كبار، في إطار مسار يراد منه الوصول إلى تسويات تتيح استرداد جزء من الأموال المسروقة في عمليات مشبوهة نُفّذت مع مصرف لبنان خلال ولاية رياض سلامة.

وقد أثارت هذه الحملة أسئلة كثيرة، ولا سيما لدى مطّلعين يؤكدون أن الملفات التي فُتحت حتى الآن لا تتضمن شوائب أو مخالفات قانونية واضحة، وهو ما قد يرتدّ سلباً على الحملة نفسها وعلى الوعود التي قدّمها سعيد لرئيس الجمهورية بشأن استرداد الأموال. وبحسب هؤلاء، تتضمن الملفات استنتاجات أكثر مما تتضمن أدلة دامغة. فرغم أن بعض جوانب هذه العمليات قد يكون صُمّم بهدف «تنفيع» هذه الشخصية أو تلك، إلا أن تنفيذها جرى استناداً إلى الصلاحيات التي يمنحها قانون النقد والتسليف لحاكم مصرف لبنان، ولا سيما المادة 70 التي تخوّله صلاحيات واسعة تحت عنواني «سلامة أوضاع القطاع المصرفي» و«سلامة النقد اللبناني». لكن ذلك لا يعني، في المقابل، أن الملفات خالية من أي شبهة أو أن القضية برمتها بلا أساس. فثمة وقائع وشبهات يفترض أن تجيب عنها التحقيقات المالية.

المصدر الثاني الذي يتوقّع منه سعيد أن يكون دسماً من أجل استرداد مال عام مسروق، هو دعم السلع الأساسية وغيرها في الفترة التي تلت الانهيار المصرفي والنقدي. ليس واضحاً من أي فترة زمنية سيبدأ تطبيق الأمر، ولا سيما أن الدعم بدأ بالتعميم 530 بتاريخ 30 أيلول 2019 لتغطية الاستيراد بالعملات الأجنبية للسلع الأساسية بنسبة 100% مثل المشتقات النفطية والقمح والأدوية، ثم جرى تعديله وتوسيعه بالتعميم 561 في 8 حزيران 2020 لتحديد نسبة الدعم بـ 90% من فواتير استيراد المشتقات النفطية و85% من فواتير استيراد القمح والأدوية والمستلزمات الطبية وحليب الرضّع والمواد الطبية التي تدخل في صناعة الأدوية. لكن في 2020/7/8 صدر قرار بتوسيع الدعم ليشمل عدداً كبيراً من السلع وصدر بالتوازي التعميم 564 عن مصرف لبنان والقرار 87 عن وزارة الاقتصاد والتجارة، سمح الأول بمنح العملات الأجنبية من مصرف لبنان بسعر صرف 1507 ليرات وسطي للدولار لتغطية استيراد مستوردي ومصنّعي المواد الغذائية والمواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية والمنتجات المخصصة للبيع للمزارعين والمحدّدة في لائحة تصدرها وزارة الاقتصاد. وطلب قرار وزارة الاقتصاد من كل شركة ترغب في الاستفادة أن تتقدم بطلب فسبق وحدّد الشروط والمستندات المطلوبة.

في المحصّلة، انتهى العمل بكل هذه التعميم وبلغت قيمة الدعم وفق التعميم الأخير المرتبط بوزارة الاقتصاد نحو 8,4 مليارات دولار بينما بلغت قيمة الدعم الإجمالية نحو 14 مليار دولار. فما هي حدود التعامل مع هذا الدعم، فضلاً عن صعوبة إثبات حصول السرقة ربطاً بتعدّد مصادر التسجيل وغياب الرقابة المتعلقة بالمخزون التي يمكن أن تُثبت حصول سرقة للدعم. الاعتقاد الغالب أن سعيد سيستند إلى نتائج تقرير التدقيق الجنائي الذي طلبه في ما خصّ عمليات الدعم، لكن ليس واضحاً إذا كان التدقيق شاملاً لكل هذه الفترة أم لجزء منها فقط.

الجزء الأكثر وضوحاً في عملية الـ«ميني ريتز» التي سينفّذها كريم سعيد، هي تلك المتعلقة باسترداد الودائع من أولئك الذين سدّدوا قروضهم التجارية بـ«اللولار»، لكن على إثبات قيامهم بجرم سيكون أمراً صعباً. إنما هدف القيام بهذه العمليات صار واضحاً، وهو أنه سيطبّق عملية الـ«ميني ريتز» على طريقة محمد بن سلمان، من أجل التوصل إلى تسويات لاسترداد بعض من الأموال. وهذا الأمر ينطبق على العمليات التي نفّذتها المصارف مع مصرف لبنان أو على عمليات دمج وبيع أسهم المصارف أو على قروض كبرى لكبار الزبائن... وهذا تحدٍّ سيكون كبيراً أمام الحاكم، فهو لو نفّذ بعضاً مما يعد به سيكون بمثابة «المخلّص» الذي لا يحتاج إلى صندوق النقد الدولي، بل سيكون بإمكانه القول إنه أجرى عملية تطهير على ميزانيات المصارف، حتى لو لم يشمل الأمر كل العمليات المشبوهة التي كان يقوم بها سلفه والقوى السياسية مع أصحاب المصارف، لكنّ المشكلة في لبنان، أن مراكز النفوذ هي من يتحكّم بالأمر، وأن المجال ضيّق جداً خارج إطار تركيبة الطوائف ورغبات النخبة السياسية الحاكمة. فهل يدرك الحاكم ذلك، للقول: «ما خلّونا» أم أنه ينوي فعلاً استعادة بعض مما سُرق؟

تقرير

عون يقود بازار التمديد لـ«سوليدير»

رلى إبراهيم

مرّ شهر على طلب حكومة نواف سلام من الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط بيروت (سوليدير) استيفاء جميع المتطلبات القانونية والإجرائية اللازمة للشروع في إجراءات التمديد لها. ومن بين هذه المتطلبات تقديم إفادة براءة ذمة ضريبية حديثة تؤكد تسوية جميع الالتزامات المستحقة للخزينة اللبنانية، وإجراء تدقيق مستقل في حسابات الشركة وأصولها ورصيدها العقاري، بما يتيح التوصل إلى تقييم شفاف ومرجعي لوضعها، فضلاً عن إصدار قرار عن الجمعية العمومية لـ«سوليدير» يطلب تمديد عمر الشركة، خلافاً للآلية التي تقدّمت بها إلى الحكومة. لكن الفريق النافذ داخل الشركة لم يتوقف عن ممارسة الضغوط

> «سوليدير» لم تدعُ إلى جمعية عمومية ولم تقدّم أياً من المستندات المطلوبة إلى الحكومة، وبرنامجها قائم على حساب العاصمة وأصحاب الحقوق

(أرشيف)

السياسية داخل السلطة لتمرير قرار التمديد، فيما تبيّن أن رئيس الجمهورية جوزيف عون مهتمّ بالملف بصورة شخصية. فإلى جانب وعده بأن الوزراء المحسوبين عليه سيصوّتون لمصلحة التمديد، بدأ بإجراء اتصالات مع أعضاء اللجنة الوزارية المكلّفة درس واقع الشركة ومستقبلها. فيما أطلق رئيس مجلس إدارة «سوسيتيه جنرال» أنطون الصحناوي حملة ضد نائب رئيس الحكومة طارق متري ووزير الثقافة غسان سلامة، على خلفية مطالبتهما بإجراءات تحدّ من سلطة الشركة على الأملاك العامة، وتفرض عليها تقديم خدمات تعود بالنفع على جميع سكان بيروت. وعلمت «الأخبار» أن الرئيس عون، أثار الأمر مع متري وسلامة، وسمع منهما بالملف بصورة شخصية. فإلى جانب وعده بأن الوزراء المحسوبين عليه سيصوّتون لمصلحة التمديد، بدأ بإجراء اتصالات مع أعضاء اللجنة الوزارية المكلّفة درس واقع الشركة ومستقبلها. فيما أطلق رئيس مجلس إدارة «سوسيتيه جنرال» أنطون الصحناوي حملة ضد نائب رئيس الحكومة طارق متري ووزير الثقافة غسان سلامة، على خلفية مطالبتهما بإجراءات تحدّ من سلطة الشركة على الأملاك العامة، وتفرض عليها تقديم خدمات تعود بالنفع

ابن الجمعية العمومية؟

ما هو واضح حتى الساعة أن «سوليدير» لم تدعُ إلى جمعية عمومية، ولم تقدّم بأي من المستندات المطلوبة إلى الحكومة. والأوضح من ذلك أن ثمّة لوبي للشركة داخل مجلس الوزراء يضغط في اتجاه لفلفة الملف وتسوية وضع الشركة، وفق ما قاله أحد الوزراء لـ«الأخبار».

وفي موازاة ذلك، فتح طلب «سوليدير» شهية وزراء آخرين على امتيازات وتسهيلات مالية وعقارية يمكن مقايضتها بموافقتهم على التمديد، وبدأت مفاوضات ثنائية للاستحصال على مكاسب خاصة، في ما يبدو أقرب إلى توزيع للمغانم منه إلى نقاش في مصلحة عامة يُفترض أن تحكمه المعايير القانونية والمالية. أمّا رئيس الحكومة نواف سلام، فيعتمد استراتيجية «تنييم» الملف وإشباعه نقاشاً في الإعلام، للشركة داخل مجلس الوزراء بضغط فيمرّ في مجلس الوزراء بهدوء تام، على غرار ما حصل مع بنود وملفات مشابهة.

هكذا فُتح بازار «سوليدير» قبل أكثر من عامين على انتهاء عمر الشركة، التي عُدّلت مهماتها من إعادة إعمار وسط بيروت إلى شراء العقارات وبيعها والاستثمار في لبنان والخارج. وبذلك، تكون قد خرجت عن الغاية والظروف التي أُنشئت من أجلها، لتتحوّل إلى شركة تخدم، عملياً، منافع خاصة.

وعلمت «الأخبار» أن إدارة الشركة، إضافة إلى بعض المساهمين النافذين، ومن بينهم الصحناوي، إلى أن يعتاده الرأي العام ويملّ منه، يرفضون طلبات المساهمين الصغار الحصول على حق التصرف بأسهمهم واستخدام عقارات، في حين تُسجّل سرعة في تلبية طلبات الأثرياء والمتموّلين الخليجيين الراغبين في شراء العقارات، بحسب أحد أعضاء اللجنة الوزارية المكلّفة بالتفاوض مع «سوليدير»، علماً أن صغار المساهمين هم، في جزء كبير منهم، من أهالي بيروت الذين جرى الاستحواذ على عقاراتهم بالقوة، مقابل منحهم أسهماً في الشركة.

البلدية والأسهم والمقايضة

وتقول مصادر في محافظة بيروت إن بلدية بيروت، شأنها شأن هؤلاء المساهمين، لم تستحصل على أي أرباح منذ عام 2006، ولم تتلقَّ جواباً من «سوليدير»، رغم توجيه محافظ بيروت مروان عبود إنذارات متكررة إلى الشركة. كذلك، تمتنع «سوليدير» عن تسديد الضرائب وتكاليف البنى التحتية، لا بل إن بلدية بيروت هي التي تدفع للشركة، وتتولى، مجاناً، رفع النفايات من العقارات الخاصة بها، إلى جانب محاولة تحايل الشركة على البلدية للاستحواذ على أسهمها. رئيس بلدية بيروت إبراهيم زيدان أوضح لـ«الأخبار» أن «سوليدير» حاولت مقايضة الأرباح المستحقّة للبلدية بمنحها ملكية مسرح «تياترو الكبير». وبعد رفض البلدية هذا الطرح، عادت الشركة وكرّرت العرض نفسه، ولكن هذه المرة في مقابل الأسهم، فرفضت البلدية العرض أيضاً. وقال زيدان إن عدد أسهم البلدية في «سوليدير» يتجاوز ثلاثة ملايين سهم، مضيفاً: «لقد أرسلنا أكثر من كتاب استفسار إلى الشركة لاستيضاح المسألة. كما عرضت الشركة تسديد مستحقات الأرباح بموجب شيكات مصرفية، إلا أن المحافظ رفض».

وتطرّق زيدان كذلك إلى ملف رفع النفايات من المساحات الخاصة التابعة للشركة، مشيراً إلى أن «سوليدير» اختارت إزالة الحاويات الموجودة واستبدالها بحاويات تابعة لشركة «Verde»، المتفرّعة من «رامكو». وقال إن هناك تعاوناً قائماً بموجب عقد عمل جانبي بين «سوليدير» والشركة. علماً أن هناك معلومات تؤكد أن بلدية بيروت تدفع الـtonage بالنيابة عن «سوليدير». وإذا كانت البلدية تتحمّل، في هذا الملف، أعباءً مالية مرتبطة بمساحات الشركة الخاصة، فإن السؤال لا يعود مقتصراً على الأرباح المستحقّة لها، بل يمتد إلى مجمل حقوقها ومصالحها في «سوليدير».

أصحاب الحقوق

مخالفات «سوليدير»، وقضمها الأملاك العامة والخاصة وحقوق أصحاب الأراضي، لا تُعدّ ولا تُحصى. وعلمت «الأخبار» أن مطرانية الروم الأرثوذكس في بيروت تملك 270 ألف سهم في الشركة، مقابل أراضي الوقف التي جرى الاستحواذ عليها، إلا أن «سوليدير» ترفض طلب المطرانية استخدام تلك الأسهم، تماماً كما رفضت طلبات البيارتة.

ويبدو أن شركة صحناوي ورفاقه اتخذت قراراً بأن تكون المدينة حكراً على أصحاب رؤوس الأموال والمصرفيين والمستثمرين الأجانب، وسط حديث عن مطالبة إسرائيلية باستعادة عقارات كانت تعود إلى مالكين يهود لبنانيين.

من هنا، يكتسب ملف تمديد الشركة اليوم خطورة استثنائية، ولا سيما أن السلطة السياسية اعتادت اللجوء إلى التسويات على حساب الصالح العام. فشركة من طراز «سوليدير» يُفترض أن تكون موضع محاسبة قضائية شاملة، لا أن تتحوّل إلى «طبق حكومي» يُطبخ على نار هادئة لتوزيع المكاسب على مجموعة بورجوازية ضيقة، مقابل خسارة المساهمين الصغار حقوقهم، وخسارة العاصمة هويتها وتاريخها.

وفيما تبرّر الحكومة مفاوضاتها مع الشركة بأنها تضع شروطاً صارمة ومختلفة، وأن اللجنة الوزارية تعدّ ملفاً مُفصّلاً وقوياً لتذهب إلى التفاوض بموقف واضح، وعلى بيّنة من كل التجاوزات، لا يبدو أن رئيس مجلس الوزراء سيضرب بعصاه «الإصلاحية» ليستردّ أملاك البيارتة، وبعيد إليهم حقوقهم، وبعوّضهم عن الخسائر التي تسببت بها هذه الشركة. بل إن تاريخ «سوليدير» وسلوك إدارتها لا يوحيان بأنها شركة قابلة للإصلاح، رغم إبدائها «إيجابية مُطلقة» تجاه طلبات الحكومة، على ما يقول أحد الإداريين فيها، بما في ذلك «فتح الاستثمارات أمام الطبقة المتوسطة وتنفيذ كل المشاريع المُتفق عليها».

تقرير

ترهيب موظفي «أوجيرو» لتمرير «ليبان تيليكوم»؟

زينب بزي

لم يعد الخلاف بين وزير الاتصالات شارل الحاج ونقابة موظفي «أوجيرو» حول مصير العاملين وشروط إنشاء «الليبان تيليكوم» مجرّد نزاع بين وزير ونقابة. فثمة تطوّر أكثر خطورة دخل على الخط،

> استدعى لاوندس رئيسة نقابة موظفي «أوجيرو» مستفسراً حول وجود «نية» بالإضراب

وبحسب معلومات «الأخبار»، بدأت المديرية العامة لأمن الدولة تستفسر من النقابة عما إذا كانت تجنح إلى التصعيد أو إعلان الإضراب.

فجأة، صار مطلب نقابي يُعامل كأنه ملف أمني، وصار على موظفين يطالبون بضمان حقوقهم أن يجيبوا جهازاً أمنياً عما إذا كانوا ينوون ممارسة حقهم في الإضراب. وهنا، لا يعود السؤال متعلقاً بـ«أوجيرو» وحدها، بل بمصير الحريات النقابية في «بلد الحريات». وما إذا كانت مجرّد نية الإضراب تستدعي استفساراً أمنياً، أو ما إذا كان احتمال التصعيد النقابي شأناً يستوجب دخول جهاز أمني؟ وهل المطلوب من النقابات، من الآن فصاعداً، أن تفكر بالجهاز الذي قد يسألها عن تحركاتها قبل أن تقرّر اللجوء إلى الإضراب؟

المفارقة أن القضية التي استدعت هذا التدخل ليست سرية ولا أمنية أصلاً. فمنذ أشهر، يخوض موظفو «أوجيرو» مواجهة معلنة مع الحاج حول تطبيق القانون 431 وإنشاء «الليبان تيليكوم». وهم لا يعارضون إنشاء الشركة من حيث المبدأ، بل يطالبون بتعديل المادة 49 بما يضمن ديمومة عمل الموظفين والمياومين، ويحفظ حقوقهم المكتسبة وتقديماتهم وتعويضات نهاية الخدمة، فضلاً عن تحديث القانون وحسم آلية تقييم أصول القطاع وموجوداته والتزاماته قبل نقلها إلى الشركة الجديدة. وفي صلب الخلاف أيضاً، إصرار النقابة على أن تتم التعديلات المطلوبة بقوانين، لا بمراسيم كما يريد الحاج.

وكان النزاع قد وصل سابقاً إلى قصر بعبدا بعدما تجاوزت النقابة الوزير وتوجّهت إلى رئيس الجمهورية جوزيف عون لشرح حقيقة اعتراضاتها مباشرة. يومها، بدا أن عون لم يكن مطّلعاً على كامل

(هيثم الموسوي)

تفاصيل الملف، ووعد بعقد اجتماع يجمعه بالحاج والنقابة لمناقشة المشكلات العالقة. لكن بدلاً من أن يؤدي انتقال الملف إلى الرئاسة إلى معالجة أصل المشكلة، انتقل فجأة إلى مكان لم يخطر ببال أحد: المديرية العامة لأمن الدولة. ولا يزال غير معروف من طلب تدخل الجهاز، أو بموجب أي صلاحية دخل في نزاع نقابي، وما الأسباب التي استدعت هذا التدخل أصلاً.

وبحسب معلومات «الأخبار»، لم يكن اهتمام أمن الدولة مرتبطاً بتهديد أمني يطاول شبكة الاتصالات أو منشآتها، بل انصبّ على نية النقابة التصعيد وما إذا كانت تتجه إلى الإضراب.

وفي التفاصيل، زار عقيد في المديرية رئيسة نقابة موظفي «أوجيرو» إميلي نصار، مستفسراً منها عن «نية» النقابة بالإضراب والتصعيد. ثم طلب عقد لقاء بين وفد من النقابة والمدير العام لأمن الدولة اللواء الركن إدغار لاوندس. وبالفعل، زار وفد مصغّر من النقابة لاوندس ووضعه في تفاصيل النزاع، ووجد ممثلو الموظفين أنفسهم مضطرين إلى شرح مطالبهم النقابية أمام مدير جهاز أمني، بعدما سبق أن شرحوها للوزير ورئيس الجمهورية، واعلنوها في بيانات عامة فصلت أسباب اعتراضهم. وأكد الوفد أن القضية تتعلق بحقوق الموظفين والضمانات القانونية لمصيرهم، وأن النقابة متمسكة بمطالبها وستسعى إلى تحقيقها بالوسائل المتاحة لها.

ليس ما حصل تفصيلاً عابراً في خلاف طويل. فدخول جهاز أمني على خط نزاع نقابي، بحد ذاته، يحمل مفاعيل ترهيبية ويفتح الباب أمام أسئلة تتجاوز «أوجيرو» إلى حدود تدخل الأجهزة الأمنية في العمل النقابي والحريات العامة.

فإذا كانت السلطة قد عجزت عن إقناع الموظفين بخطتها، هل بات المطلوب ضبط اعتراضهم بدلاً من معالجة أسبابه؟ الوزير، في كل الأحوال، يبدو ماضياً في خطته مهما كلّف الأمر. حقاً، إنها حقبة «الإصلاح والإنقاذ».

مقالة

السلاح وحدود الاطمئنان

ماذا يريد الشيعة في لبنان؟

محمد عبيد *

يعتقد كُثُر أن الشيعة اللبنانيين يقفون اليوم على مفترق طرق، وأن الخيارات المُتاحة أمامهم تضيق كلّما تأخّرت التسوية الإقليمية الدولية بين إيران وأميركا، حيث ينتظرون من تداعياتها المباشرة تعديلاً في موازين القوى «الردعي» مع العدو الإسرائيلي يعيد للمقاومة ألقها ويحفظ تضحيات أهلها، وبينهم من ينتظر أن تحقّق التسوية فرجاً يعيد البريق السياسي الذي وصَفوه لهم على أنه زمن «الشيعية السياسية».

آخرون يرون أن الشيعة يتعرّضون لإطباقين، الأول سياسي فرضته واشنطن والرياض من خلال الاستفراد بإعادة تكوين سلطة سياسية (رئيس جمهورية وحكومة) تلتزم الأجندة المُعدّة لها مُسبقاً، والتي تعمل فقط من أجل محاصرة المقاومة وطنياً وسياسياً وإعلامياً ومالياً وإدارياً. والثاني عسكري تتعهّد به إسرائيل من أجل تدمير البنية التحتية لمجتمع المقاومة من اقتصاد ومال وعمران وعلاقات مع المكوّنات اللبنانية الأخرى، بحيث تنشأ الهوّة المرجوّة بين هذا المجتمع ومقاومته نظراً إلى تداعيات التدمير الوحشي الذي طاول هذا المجتمع في كل لبنان.

أياً تكن النتائج التي ستحملها التسوية الإقليمية الدولية أو مفاعيل الإطباقين السياسي والعسكري على المقاومة ومجتمعها، فالواقع أن الشيعة وإن بدوا ظاهرياً في موقع الدفاع السلبي، القائم على تلقّي الضربات دون الرد أو الردع، لكنهم يحتفظون بقوة سياسية وعسكرية كامنة، يضاف إليها ما هو ناتج من حالة الاحتقان والغضب الشعبي ضد المتآمرين عليهم في الداخل، ما يجعل المعنيين بضرب المقاومة ونواتها، يتنبّهون، لأن الانفجار ممكن في أي ظرف مناسب.

انطلاقاً من ذلك، يتوجّب فتح النقاش حول سلاح المقاومة باعتباره صار في مكان ما، سلاحاً للشيعة. ولذلك أسبابه الكثيرة. لكنّ النقاش فرضته وقائع حرب الإسناد الشعبي الفلسطيني في غزة، ومن ثم التحوّلات السياسية التي تبعت سقوط النظام السابق في سوريا، وصولاً إلى تبعات حرب الإبادة العسكرية والسياسية التي تتخذ – مع الأسف – طابعاً يجعلها موجّهة ضد الشيعة وما تبقّى من حلفائهم في لبنان. في حين أنه كان بالإمكان أن يتركّز البحث حول الجدوى السياسية لسلاح المقاومة كقوة للدولة كلّ الدولة بمكوّناتها كافة في مسار تثبيت حقوق لبنان السيادية، وكذلك الحاجة إلى الاحتفاظ به كرافد للجيش اللبناني يوفّر الثقة بالقدرة على صدّ الاعتداء، أي اعتداء من أيّ جهة كانت.

> لا يتعلّم أركان الحكم من دروس التاريخ، ويصرّون على التزام أجندة الخارج بهدف تحقيق الغلبة على لبنانيين، ويتجاهلون أنّ أيّ تغيير في الظروف سيقود الناس إلى انفجار كبير وإلى الانقلاب على السلطة

عملياً، دفع أداء السلطة ورعاتها في الخارج الشيعة كلّ الشيعة، فيما عدا قلة نادرة لا تحظى بأي شعبية، إلى قناعة باتت راسخة عندهم ومتجذّرة، مفادها أن المقاومة وسلاحها بالأخص باتت ضلعاً أساسياً من مكوّنات مكانتهم في هذا البلد بكل تلاوينها السياسية والتمثيلية والاجتماعية، وهذا يقود إلى توضيح لمن يريد الحوار معهم، بأن الحوار لن يكون مُجدياً ما لم ينطلق من فهم هذه الخصوصية.

بعض أهل السلطة السُّذّج ثقافياً وفكرياً وسياسياً، أعطوا لأنفسهم الحق في توصيف هذه الخصوصية من خلال اجتزاء أدبيات سياسية وطنية لمؤسّس المقاومة اللبنانية الإمام القائد السيد موسى الصدر ولمُطلِق حركة «المقاومة المدنية الشاملة» الإمام المفكّر الشيخ محمد مهدي شمس الدين وللمرجع الفقيه والأب الروحي للحركة الإسلامية المقاومة السيد محمد حسين فضل الله.

وبناءً على ما ورد آنفاً، ولكي نفتح كُوّات في الجدران السياسية والإعلامية المرفوعة في الداخل في وجه الشيعة، وحرصاً على المصلحة الوطنية التي تستوجب الحوار والتلاقي بين المكوّنات اللبنانية كافة تلافياً للمزيد من الاصطفافات الحادّة التي يمكن أن تؤدّي إلى ضياع لبنان الكيان، لا بدّ من المصارحة والمكاشفة حول هواجس كل مكوّن في ظل المتغيّرات الجيوسياسية التي تعصف بالمنطقة والتي ستطاول تداعياتها إن كانت مزيداً من الحروب أو تسويات ظرفية أو طويلة الأمد، ستطاول لبنان واللبنانيين كافة بلا تمييز بينهم.

ولذا يكون الاعتقاد الأصح أن لبنان يقف على مفترق طرق وليس الشيعة وحدهم، وإن كان الشيعة الآن هم المُستهدفين في الطليعة، وبالتالي يحقّ لهم التعبير الصريح والواضح عن حدود اطمئنانهم انطلاقاً من تمسّكهم بالسلاح ولكن ليس وحده، بل ومعه التزامهم المساهمة البنّاءة في الدولة، أمّا حدود الاطمئنان التي تقود إلى الانفتاح على البحث في مستقبل سلاح المقاومة فهي:

أولاً، وضع آلية تتضمّن جدولاً زمنياً محدّداً لتطبيق الإصلاحات التي أُقرّت في وثيقة الوفاق الوطني (الطائف)، إضافة الى تشكيل هيئة من الخبراء الدستوريين المُحايدين تقوم بتفسير بعض المواد «المطّاطة» في الدستور والتي جعلت منها بعض الممارسات السياسية أعرافاً تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للرئاسات ولمؤسسات الدولة. لأن البديل عن هذه الآلية، يكون من خلال الجلوس إلى طاولة حوار حول صيغة تعاقدية جديدة بين اللبنانيين تؤمّن التوازن الوطني في الحقوق والواجبات كذلك تحقّق مبدأي العدالة الاجتماعية والمساواة بينهم.

ثانياً: إطلاق حوار ثنائي بين الدولة اللبنانية والدولة السورية، لوضع جدول زمني أيضاً محدّد لإعادة النازحين السوريين إلى بلدهم، خصوصاً بعدما استتبّ الأمن عندهم، وحيث تشهد بلادهم هجمة استثمارية، مع حديث عن اقتصاد واعد سيؤدّي حكماً إلى تحسّن الظروف المعيشية للسوريين، ويكون هذا الحوار منطلقاً للبحث في أمور تعزيز العلاقات بين البلدين من موقع الندّية وترسيم الحدود البرية والبحرية، كذلك السعي إلى التكامل الاقتصادي بما يحفظ مصالح البلدين.

ثالثاً: إعادة النظر في كل المقاربات السابقة حول ملف اللجوء الفلسطيني في لبنان، بحيث تطلق الدولة ورشة حوار مع القوى والفصائل والفعّاليات الفلسطينية كافة تتناول بشكل أولي ملف سحب السلاح جدّياً لتجنّب تكرار المسرحية التي شهدناها أخيراً، وتثبيت مرجعية الأمن الوطني اللبناني في المخيمات الفلسطينية كافة، على أن ينطلق في الوقت نفسه بحث جدّي في إقرار القوانين واتخاذ القرارات اللازمة التي تؤمّن العيش الكريم للفلسطينيين، وعدم التوقف عند موروثات خاطئة تربط الحقوق المدنية بالتوطين. وهذا أمر ضروري للخروج من حالة الإنكار التي يعيشها بعض اللبنانيين، وهؤلاء يتجاهلون أن «اتفاق الإطار» الذي وقّعته السلطة السياسية مع العدو الإسرائيلي لم يأتِ مُطلقاً على ذكر مسألة اللجوء الفلسطيني في لبنان، وأنه في حال تطبيقه سيُسقِط ما ورد في مقدّمة الدستور أن «لا توطين»!

رابعاً: بناءً على ما سبق، يجب إعادة ترتيب الأولويات الوطنية وفق الآتي:

- وقف التفاوض المباشر مع العدو ليس بسبب عدم التزامه بأيّ من بنود «اتفاق الإطار»، إنما كون هذا التفاوض غير سيادي لأنه قائم على مبدأ الإكراه، إضافة الى أنه تمّ تقديم تنازلات مجانية مُسبقة تُضعف الموقف اللبناني الذي كان من المُفترض أن يكون جامعاً لو تمّ احترام الآليات الدستورية التي تُشرّع التفاوض.

- دعوة رئيس الجمهورية إلى حوار وطني موسّع يتصدر جدول أعماله التوافق حول إلغاء قرارات الحكومة المتعلقة بالمقاومة في 5 و7 آب عام 2025 و2 آذار عام 2026، كمقدمة لإعادة إطلاق حوار بنّاء، بين السلطة والمقاومة حول الاستراتيجية الدفاعية الموعودة، وعلى أساس أن تخلص إلى اعتبار المقاومة عملاً شعبياً دفاعياً في وجه العدوان.

- وضع استراتيجية أمن وطني على المستويات كافة تبرمج الآليات التشريعية والحكومية لتطبيق البنود الآنفة الذكر، انطلاقاً من أن هذا الطرح وإن كان يطمئن الشيعة في لبنان إلا أنه يحمل بشائر خلاص مُستدام لكل اللبنانيين من الحروب والتبعيات والاصطفافات التي دمّرت بلدهم على مدى عقود منذ قيام لبنان الكبير حتى اليوم.

إذا كانت اللحظة السياسية الإقليمية والدولية في اعتقاد البعض في الداخل لا تسمح بإعادة صياغة مشروع وطن قائم على التمسّك بقراره السيادي والسياسي المستقل، وإذا كانت مصلحة هذا البعض بتنفيذ الأجندة الخارجية المفروضة على السلطة، فإن التجارب علّمتنا أن وهم الغلبة على فئة من اللبنانيين بدعم خارجي، سيدفع هذه الفئة إلى العمل على إسقاط هذه الغلبة في حال تغيُّر تلك الموازين أو تحيّن فرصة لإسقاطها داخلياً...

* سياسي ومدير عام سابق

قضية

المناهج الجديدة لمادة التاريخ

روايات طائفية تتنافس في غياب رواية وطنية جامعة

فاتن الحاج

(هيثم الموسوي)

ليس السؤال في المناهج الجديدة للتعليم ما قبل الجامعي ما إذا كانت مادة التاريخ قد أُلغيت أو أُبقي عليها، كما يوحي جزء من النقاش الدائر حول المشروع. السؤال هو كيف سيُدرَّس التاريخ في المنهج الجديد، وما حجم حضوره فيه؟ ففي بلد مثل لبنان، حيث لا تزال محطّات كثيرة من تاريخه الحديث موضع انقسام، يتجاوز النقاش طريقة تنظيم المادة إلى أسئلة تتصل بالذاكرة والهوية وكيفية تقديم التاريخ للأجيال الجديدة.

التاريخ يتغير

المشروع الجديد لا يقدم التاريخ بالطريقة التي اعتادها الطلاب في المناهج السابقة، حيث غلب التلقين وحفظ الشخصيات والتواريخ والأحداث، بل ينطلق من تعليم يجمع بين المعرفة التاريخية ومهارات التفكير فيها، وقراءة الحدث في سياقه وفهم علاقته بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية. ومن هنا تعتمد المقاربة ما يسميه القائمون عليها «المناظير المتعددة»، أي تقديم الأحداث والروايات من أكثر من زاوية. لكن هذا التحول يفتح أسئلة لا تبدو محسومة: كيف يمكن تقديم التاريخ من منظورات متعددة من دون أن يتفكك معه الحد الأدنى من الذاكرة المشتركة؟ وكيف يحافظ الطالب، في مقاربة أكثر تكاملاً مع العلوم الإنسانية والاجتماعية، على معرفة متماسكة بأحداث التاريخ وتسلسلها وسياقاتها؟

بالنسبة إلى الخبير في مادة التاريخ في المركز التربوي للبحوث والإنماء، حسام محي الدين، لا تقوم المقاربة الجديدة على إلغاء التاريخ أو دمجه بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، بل على إبقائه «رأس الشجرة» التي تتصل بها حقول معرفية أخرى. فالتاريخ، كما يشرح، لم يعد تاريخ الملوك والأبطال والحوادث الكبرى، وإنما تاريخ كل الناس والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية التي أسهمت في تشكيل المجتمعات والدولة. لذلك، «لا تختفي المعرفة التاريخية لحساب كفايات التفكير والتحليل والنقاش، بل تترافق معها، انطلاقاً من هدف حدده الإطار الوطني للمناهج ببناء متعلّم معتزّ بانتمائه إلى وطنه، باعتباره جزءاً من العالم العربي ومنفتحاً على العالم، وقادراً على الدفاع عن وطنه في وجه أي اعتداء، وقادراً في الوقت نفسه على التفكير في تاريخه».

هذه المقاربة تجد دعماً لدى رئيسة الهيئة اللبنانية للتاريخ، ليلى زهوي، التي شاركت في إعداد المناهج ضمن فريق ضم «مؤرخين مخضرمين وتربويين وأساتذة جامعيين ومعلمي المادة في مراحل التعليم ما قبل الجامعي».

ترفض زهوي توصيف ما حصل بأنه «دمج» للتاريخ، مفضّلة الحديث عن التكامل بين المواد. «دراسة حضارة أو مجتمع لا يمكن أن تنفصل عن جغرافيته واقتصاده ولغته وبنيته الاجتماعية، لكن ذلك لا يعني إلغاء المادة التاريخية أو التخلّي عن مفهوم الزمن والتسلسل التاريخي». لكن هذا التفسير لا يلغي الهواجس المطروحة. فاستاذة العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية، لور أبي خليل، ترى أن خصوصية الحالة اللبنانية تجعل استقلالية مادة التاريخ مسألة تتجاوز طريقة تنظيمها في المنهج. ففي بلد شهد حروباً وانقسامات وصراعات متتالية لا سيما مع العدو الصهيوني، يرتبط التاريخ ببناء الدولة والهوية والذاكرة الجماعية. ومن هنا، تخشى أبي خليل أن يؤدي توزيع المعرفة التاريخية بين موضوعات وحقول مختلفة إلى إضعاف التسلسل الذي يساعد الطالب على فهم كيفية تشكل الدولة والمجتمع، وكيف ارتبطت الأحداث ببعضها البعض.

لا يختلف المتحدثون الثلاثة على أن تعليم التاريخ لا يمكن أن يبقى قائماً على الحفظ وحده، لكنهم يختلفون في كيفية الوصول إلى التفكير النقدي. فمحي الدين يستشهد بمقولة مفادها أن تدريس التاريخ هو «إدخال العقل إلى الذاكرة»، في إشارة إلى أن امتلاك المعرفة التاريخية ينبغي أن يترافق مع القدرة على فحصها ومقارنة الروايات والبحث في الأدلة. أما أبي خليل، فتحذر من أن يتحول التركيز على التفكير النقدي إلى فصل الحدث عن سياقه التاريخي، مؤكدة أن الطالب يستطيع أن يفكر ويناقش، لكن انطلاقاً من معرفة تاريخية متماسكة.

هوية مشتركة

في المقابل، يؤكد محي الدين أن الهوية والانتماء حاضران في المنهج عبر مراحل التعليم، وأن العمل انطلق من مفهوم «المشترك التاريخي» الذي يجمع اللبنانيين. ويشير إلى أن المنهج يتناول محطات أساسية في تاريخ لبنان والمنطقة، من الحكم العثماني ودولة لبنان الكبير إلى الحروب العربية - الإسرائيلية والقضية الفلسطينية، إلى جانب موضوعات كانت مهمشة أو مسكوتاً عنها في المناهج السابقة. كما يؤكد أن التاريخ الجديد لم يعد تاريخ منطقة واحدة، كجبل لبنان، أو جماعة بعينها، بل تاريخ لبنان بكل مناطقه ومكوناته.

وهذه النقطة تفتح سؤالاً آخر: أي هوية وطنية يريد المنهج أن يبني؟ فالانتقال إلى عرض التاريخ من «مناظير» متعددة قد يكون محاولة لتجاوز السرديات المتنافسة، لكنه يطرح في الوقت نفسه سؤالاً عن الحدود التي تفصل بين تعدد الروايات وبين وجود أرضية تاريخية مشتركة. فزهوي ترى في عرض الروايات الموثقة من زوايا مختلفة فرصة لتخفيف حدة الانقسام، فيما تخشى أبي خليل أن يؤدي غياب رواية وطنية جامعة إلى ترك الطالب أمام روايات طائفية متنافسة.

ويظهر هذا الاختبار بأوضح صوره عند الحديث عن الحرب اللبنانية. فالمقاربة الجديدة، بحسب محي الدين، لا تفترض بالضرورة الوصول إلى موقف موحد من كل تفاصيل الحرب، «وخصوصاً إذا كنا مقتنعين بأن الصفحة طُويت مع إبرام اتفاق الطائف»، وإنما تتيح للطالب التعرف إلى وجهات النظر المختلفة والموثقة ضمن مظلة وطنية. لكن، هنا، تبرز مسألة تتجاوز تقنية «المناظير المتعددة»: هل يكفي عرض الروايات المختلفة لبناء ذاكرة وطنية مشتركة؟ أم أن هناك وقائع ومعارف تاريخية أساسية ينبغي أن تشكل أرضية مشتركة، حتى لو اختلفت القراءات السياسية والاجتماعية لها؟

اختبار فلسطين

القضية الفلسطينية تضع السؤال نفسه أمام اختبار أكثر حساسية. فالقائمون على المشروع يؤكدون أن القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي والوجود الفلسطيني في لبنان كلها حاضرة في المنهج، وأن المحطات المرتبطة بها لم تُستبعد من التاريخ الجديد. لكن بالنسبة إلى أبي خليل، لا تكمن المسألة في حضور فلسطين كعنوان، بل في كيفية تقديم القضية وموقعها داخل التسلسل التاريخي. وهنا يكمن هاجسها: أن يؤدي تغيير المفاهيم أو إدراج الصراع ضمن مقاربات عامة إلى إضعاف المعرفة التاريخية بالاحتلال والقضية الفلسطينية، وتحويل قضية ذات سياق تاريخي وسياسي واضح إلى مجرد نزاع بين طرفين، «فالعدو يسعى إلى إلغاء مفهوم الصراع وإحلال مفهوم التفاهمات والخيارات الدبلوماسية مكانه، تمهيداً للتطبيع».

وهنا يبرز سؤال أكثر دقة: هل يستطيع منهج يقوم على «المناظير المتعددة» أن يحافظ في الوقت نفسه على دقة المفاهيم والوقائع التاريخية؟ فالتفكير النقدي لا يعني وضع الروايات الموثقة وغير الموثقة

> حين يصبح التاريخ «مناظير متعددة» ماذا يبقى من الذاكرة؟

في مستوى واحد، وفي قضية مثل فلسطين، تصبح طريقة اختيار المفاهيم والمصادر وترتيب الأحداث جزءاً أساسياً من طريقة حضورها في المنهج.

منهج قيد الاختبار

ولا يتوقف النقاش عند مضمون المناهج، فالمشروع ينتقل الآن من مرحلة الإعداد إلى التأليف والتطبيق، وهنا تظهر أسئلة عملية لا تقل أهمية عن المقاربة نفسها. وبحسب زهوي، أُبلغ المشاركون بأن تأليف كتابي التاريخ والتربية سيكون في المركز التربوي، ولن يُسند إلى دور النشر والشركات الخاصة كما هي الحال في مواد أخرى. فيما يؤكد محي الدين وجود مرحلة تجريبية تتيح تقييم المنهج وتعديله والاستفادة من الملاحظات قبل اعتماده بصورة نهائية. وهذا يعني أن نجاح المقاربة لن يتحدد بما كُتب في المنهج فقط، بل أيضاً بكيفية تحويله إلى كتب مدرسية، وبقدرة المعلم على تطبيقه داخل الصف.

فالانتقال من حفظ التاريخ إلى التفكير فيه لا يحتاج إلى تغيير عناوين الدروس فقط، بل إلى معلم قادر على إدارة الروايات المختلفة، وربط الحدث بسياقه، وتمييز الوثيقة من التفسير. وفي زمن تتدفق فيه المعلومات عبر وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي، تصبح هذه المهارات أكثر إلحاحاً، من دون أن تلغي الحاجة إلى قاعدة معرفية تاريخية متماسكة.

وهنا سيكون الاختبار الحقيقي للمناهج الجديدة: أن يخرج الطالب وهو يعرف تاريخ بلده وقادر في الوقت نفسه على مساءلة الروايات التي قُدّمت له، من دون أن يفقد الخيط الذي يصل بين أحداث هذا التاريخ وذاكرته الجماعية. فهل تستطيع هذه المناهج أن «تُدخل العقل إلى الذاكرة» من دون أن تُفرغ الذاكرة من مضمونها؟

اللحظة في سياقها التاريخي

ملخّص المشهد المشرقي من زاوية أنتروبولوجية سياسية:

أولاً، لبنان «دولة» مسخرة (بالمعنى الحرفي للكلمة وفق لسان العرب mascarade)، والفاعل (العصب) الوحيد الحامي للتماسك (الشكلي): المقاومة كفعل وقدرة وفكرة - وهذا لا يُختزل بطرف، مع وجود عمود فقري أساسي واضح ومعروف؛

ثانياً، سوريا، من لاعب إلى ملعب إلى ملعوب به؛

ثالثاً، العراق، رغم جميع الظواهر والتجاذبات، «مرحوم» نسبياً لأن مرحلة التفكيك البنيوي بدأت باكراً مع الاحتلال الأميركي سنة 2003. وقبضة هذا الاحتلال بدأت تتلاشى، لأنه (الاحتلال) وإرهابه (من جيش أميركي نظامي الى شكله الداعشي مروراً بشركات المرتزقة)، ولّد حركة مقاومة متعددة الأوجه، إضافة الى الاستنداد الجغرافي والحضاري إلى دولة مقاومة اسمها إيران.

رابعاً، عملية التفكّك المشرقي بدأت في مسارها المديد مع زرع كيان مُصطنع غريب على أرض فلسطين (وكل من يقول عكس ذلك، وبكل وضوح، يتموضع في صف الكيان المذكور طوعاً أو قسراً او غباءً).

والهمّ الأساسي والمُستدام لمن زرع هذا الكيان الغريب كان، على امتداد قرن ونيّف، محاولة تدمير كل من وقف في وجه المشروع الكولونيالي، على تنوّع أشكاله الدولتية أو الشعبية أو الفكرية، ابتداء من محاولة تدمير أهل الأرض والتاريخ الأصليين في فلسطين.

خامساً، لن يعود الإقليم المشرقي الى شخصيته التاريخية إلا مع زوال الكيان. نكرر، هذا الكيان هو محصّلة مرحلة تاريخية مديدة تشارف على نهايتها، وعلينا عدم الانبهار أو الذهول أمام المظاهر.

التوحُّش (مصطلح سياسي) الذي نراه اليوم على يد الطرف الأميركوصهيوني (لا مكان هنا للعبة «التمايزات»، هو دليل ضعف تاريخي وانحلال.

نحن أمام مخاض كبير. نشدّد وسنستمر بالتشديد من دون كلل او ملل: علينا ألا نقرأ التاريخ من خلال اللحظة، بل على العكس تماماً. وأجبنا جميعاً، وتحديداً أمام حملة تضليل ونفاق قلّ نظيرها، قراءة اللحظة في سياقها التاريخي.

ملاحظة إضافية: هؤلاء الذين يعملون خدمة لأسيادهم على إلغاء منهجي لتعلّم التاريخ كمادة مستقلة، ويسقطون أيديولوجياتهم التابعة على البحث العلمي والنهج الاكاديمي، يريدون منا الرقص المتوتّر على ايقاع اللحظة، خدمة لمن يَعْتقد انه يحمل عصا قائد الاوركسترا. وهؤلاء لنا معهم حساب قريب.

رودولف القارح

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي زينب مزيحم وعُضوية القاضيين كرم فواز وبولا الجميل.

المُدعى عليهم: أمين وعلي ويحيى ومحمود محمد قاسم والمجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2025/2067 المُقامة من ندى حسين حاج علي بموضوع إلزام بالتسجيل والإفراز على العقار /1025/ معركه واتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة

والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

تبليغ فقرة حكمية

من المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان المتن الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي وائل أبو عساف إلى المُستدعى ضدها كارولين روبير يعقوب المجهولة محل الإقامة أنه بالاستدعاء 2025/81 المُقدم من المُستدعين: الياس ونجيب ضو بوكالة المُحامية ميراي ضاهر، صدر الحُكم 2026/47 تاريخ 2026/4/30 قضى بإزالة الشُيوع في القسم 4 العقار /4563/ بيت مري العقارية لطرحه للبيع بالمزاد العلني للعُموم ولصالح الشركاء على أن يُعتمد أساساً للطرح مبلغ /56000/ د.أ. وتضمينهم النفقات والرسوم كُل بنسبة حُصته في الملك، مُهلة الاستئناف ثلاثين يوماً تلي مُهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي وائل أبو عساف، تقدم المُستدعون: جميلة يوسف اجريس وخليل وهبة وانجال وديما سمير جوزي بوكالة المحامي زياد بيضون باستدعاء رقم 2025/24 بوجه المُستدعى ضدهما: سمعان وجريس حنا ناصر المجهولي محل الإقامة، يطلبون فيه إزالة الشُيوع في العقار /227/ الداشونية العقارية، على المُستدعى ضدهما الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء وفي حال تخلفهما يُعتبر التبليغ حاصلاً ويُعد كُل تبليغ إليهما بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي، مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مُهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي زينب مزيحم وعُضوية القاضيين كرم فواز وبولا الجميل.

المُستدعى ضدهم: عادل وعبد وأحمد ومُصطفى ومنتهى وسكينة وإلهام قاسم فرحات، علي قاسم فرحات، سميرة حسن فرحات، وسعدى وأمنة وخديجة وسكنة ونجوى بديع فرحات، فتحية محمد محمود يوسف، زينب حسين حويلا، أمنة وسعدى وفدوى وديالا والياس محمد فرحات، زينب موسى زيعور، علي إبراهيم فرحات، قاسم وعلي وأمال درويش حمود، هاجر خضر فرحات، طارق وبارعة ورشا وسارة وزينب وفاطمة رفيق حمود، هيسم غازي عبدو، تيما هيسم عبدو، محمد وحسن وحسين وخليل ويوسف مصطفى كسروان، قاسم وسميرة خليل كسروان، كريم نعمان فرحات، هلا حسن شعيتو، المجهولي محل الإقامة لاستلام نسخة عن القرار رقم 2025/274 رقم أساس 2025/2218 تاريخ 2025/12/4 المُقامة من حسن علي محيدلي وكيله المحامي حسين صبحي قرقماز والذي قُضي باعتبار العقار رقم /3243/ عنقون غير قابل للقسمة العينية وإزالة الشُيوع فيه عن طريق بيعه بالمزاد العلني للعُموم أمام دائرة التنفيذ المختصة وتوزيع الثمن على الشركاء بنسبة ملكية كل منهم وذلك خلال مُهلة شهر من تاريخ النشر.

رئيسة القلم
سلام الغوش

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب عبدالله اسكندر نمور وكيل ليلى وسميرة سليم الهنود ورثة ماري ابيلا زوجة سليم الهنود سند تمليك بدل ضائع باسم المورثة ماري ابيلا زوجة سليم الهنود بالقسم 8 من العقار /2146/ منطقة الرميل العقارية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب ايلي يوسف الحاج وكيل هيام خليل فواز سند تمليك بدل عن ضائع للعقار /1939/ من منطقة فيطرون.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
ندين الحصري

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب غسان نصير عمون وكيل رانيه وسليمان وارمان حبيقة حبيقة ورثة المتوفاة إيلان سعيد الحداد سندي مُلكية بدل ضائع عن حصة المورثة في العقارين /472/ و/1058/ كفرسلوان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري
نايفة شبو

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب عمر ملحم العبط وكيل ندين محمد سميح محبوب وكيلة ناهد هاني بلطه جي وكيل مازن عدنان عضاضه سند تمليك بدل عن ضائع باسم البائع مازن عدنان عضاضه بالقسم A 26 من العقار /1962/ منطقة المصيطبة العقارية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا برئاسة القاضي نور الحاج بالمعاملة التنفيذية رقم 2025/213 لبيع العقار رقم /2852/ من منطقة عنقون العقارية بالمزاد العلني.
المنفذ: محمد حسين داود وكيله المحامي حُسين صبحي قرقماز.
المنفذ عليهم: سمية أحمد كسروان ورفاقها.
السند التنفيذي: الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية المدنية في الجنوب (الغرفة الثانية) تحت رقم قرار 2024/44 أساس 2023/367 تاريخ 2024/3/7 والقاضي باعتبار العقار /2852/ من منطقة عنقون العقارية غير قابل للقسمة العينية وتقرير إزالة الشيوع في ملكيته عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين العموم أمام دائرة التنفيذ في صيدا.
تاريخ تبليغ الإنذار: 2025/5/28 و2025/6/4 و2025/6/12 و2025/6/25 و2026/1/8 (بالنشر).
تاريخ محضر الوصف: 2026/4/22
وتاريخ تسجيله: 2026/5/21.
محتويات العقار رقم /2852/ عنقون: قطعة أرض بعل سليخ لا بناء عليها وضمنها غرفة زراعية بمساحة /100/م. تقريباً وخيمة زراعية وبعض الأشجار المثمرة.
مساحته: 5435 م.
حدوده شمالاً: العقار /2848/ عنقون.
جنوباً: العقار /2854/ عنقون.
شرقاً: العقار /1851/ عنقون.
غرباً: /2857/ عنقون.
بدل التخمين: 2400 سهماً: /135,875/$.
بدل الطرح: 2400 سهماً: /135,875/$.
موعد المزايد ومكانها: نهار الخميس الواقع في 2026/10/15 الساعة الحادية عشرة ظهراً أمام رئيس الدائرة في صيدا.
شروط البيع: على الراغب في الشراء أن يُودع بدل الطرح في صندوق الخزينة أو في أحد المصارف المقبولة من الدولة أو تقديم كفالة مصرفية أو شيك مصرفي من مصرف مُعتمد من حساب (fresh accent) بالدولار الأميركي وعليه أن يتخذ محل إقامته مُختاراً له في نطاق الدائرة وإلا اعتبر قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له وعلى المشتري إيداع كامل الثمن والرسوم والدلالة 5% خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار الإحالة وإلا تُعاد المزايدة بالعشر على مسؤوليته.
رئيس القلم
أحمد عبد الله

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا برئاسة القاضي نور الحاج بالمعاملة التنفيذية رقم 2025/230 تاريخ 2025/5/15 لبيع العقار رقم /359/ من منطقة عنقون العقارية بالمزاد العلني.
المنفذ: طانيوس جميل عساف ورفاقه وكيلهم المحامي حسين صبحي قرقماز.
المنفذ عليهم: توماس الياس عساف ورفاقه.
السند التنفيذي: الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية المدنية في الجنوب (الغرفة الثانية) رقم 2025/2 أساس 2024/2099 تاريخ 2025/1/9 والقاضي باعتبار العقار رقم /359/ من منطقة عنقون العقارية غير قابلة للقسمة العينية وإزالة الشيوع فيه عن طريق بيعه بالمزاد العلني للعُموم أمام دائرة التنفيذ.
تاريخ تبليغ الإنذار: 2025/9/11 (بالنشر).
تاريخ محضر الوصف: 2025/10/31
وتاريخ تسجيله: 2026/1/9.
محتويات العقار رقم /359/ عنقون: قطعة أرض بعل سليخ لا بناء عليها وله حق مرور على العقار رقم /349/ و/340/.
مساحته: 12835/ م.م.
حدوده: شمالاً العقارين /322/ و/350/ عنقون.
شرقاً: العقارين /349/ و/351/ عنقون.
جنوباً: العقارين /360/ و/362/ عنقون.
غرباً: العقارين /318/ و/326/ عنقون.
بدل التخمين: 2400 سهماً: 32,164,510,000/ل.ل.
بدل الطرح: 2400 سهماً: 32,164,510,000/ل.ل.
موعد المزايد ومكانها: نهار الخميس الواقع في 2026/10/1 الساعة الحادية عشرة ظهراً أمام رئيس الدائرة في صيدا.
شروط البيع: على الراغب في الشراء أن يُودع بدل الطرح في صندوق الخزينة أو في أحد المصارف المقبولة من الدولة أو تقديم كفالة مصرفية أو شيك مصرفي من مصرف مُعتمد من حساب (fresh accent) بالدولار الأميركي وعليه أن يتخذ محل إقامته مُختاراً له في نطاق الدائرة وإلا اعتبر قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له وعلى المشتري إيداع كامل الثمن والرسوم والدلالة 5% خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار الإحالة وإلا تُعاد المزايدة بالعشر على مسؤوليته.
رئيس القلم
أحمد عبد الله

على الغلاف

السعودية تهادن بيَدٍ ... وتضرب بأخرى

لا تراجُع عن الرهانات الخاطئة في اليمن

لقمان عبد الله

على الرغم من تخفيض «أنصار الله»، أوائل الشهر الجاري، مستوى التصعيد المباشر ضدّ السعودية، وتعليقها - ضمناً - استهداف مُنشآت المملكة الحيوية - خصوصاً النفطية منها -، والامتناع عن ضرب السفن المرتبطة بالملاحة السعوية في البحر الأحمر وباب المندب، عادت الرياض إلى أخذ المبادرة الميدانية في مواجهة صنعاء، شارعةً في تأمين غطاء جوّي للمجموعات الموالية لها في الجبهات الداخلية التي تزداد اشتعالاً في اليمن. والظاهر أن الوساطات التي كان تحريكها في خلفية قرار «أنصار الله» الدخول في تهدئة غير مُعلنة، والتي اشتغلت على خطوط كثيرة، من بينها العُماني والتركي والمصري وحتى الصيني، لم تفلح في تحقيق أيّ تقدّم، وهو ما ينبئ بأن الرياض مستمرّة في رهانها على تسويف الاستجابة لمطالب صنعاء، والامتناع عن الإقدام على أيّ خطوة يمكن أن تُجيِّر استراتيجياً لمصلحة خصومها - على الرغم من اعتنائها البالغ بأن لا تطولها نيران الحرب المتواصلة بين الولايات المتحدة وإيران -. لا بل يمكن القول إن الدخول السعودي المباشر على خطّ المعارك الدائرة في اليمن يشي بأن المملكة لا تزال تعتقد بإمكانية قلْب موازين القوى على هذه الجبهة لمصلحتها ومصلحة حليفها الأميركي، بما سيكون له انعكاس مباشر على ديناميّات المعركة الأشمل في المنطقة.

وإلى جانب تأمينها الغطاء الجوي للفصائل الموالية لها، تقود السعودية بنفسها - عبر ضباطها - العمليات العسكرية على مختلف الجبهات، وتؤمّن الإمدادات اللوجستية والتسليحية، بشكل مباشر، عبر الحدود بين البلدين. وإذ تسعى، كما في كلّ مرة، إلى تحويل الصراع بينها وبين صنعاء إلى حرب أهلية يمنية، تعمل الرياض، بشكل حثيث، على توحيد صفوف القوى التابعة لها، ومعالجة الإشكاليات التي تعيق مشاركة الفصائل الجنوبية في القتال؛ وهو ما يندرج في سياقه بدؤها، منذ الأمس، العمل على حلّ أزمة الرواتب، وذلك من خلال إغرائها المقاتلين برواتب لكلّ منهم يصل إلى ألف ريال سعودي. وفي الموازاة، تشتغل المملكة، على المسار الإعلامي والدعائي، على تعزيز تماسك الجبهة الداخلية للفصائل الموسوية عليها، واحتواء حالة التصدّع التي كانت أصابتها، بما يضمن قدرتها على مواصلة القتال. وفي هذا الإطار، يتمّ، عبر وسائل الإعلام السعودية والخليجية، تضخيم بعض التطوّرات الميدانية التي يمكن أن تصبّ في صالح معسكر حكومة عدن، في ما يبدو محاولة لترميم الفجوات المعنوية التي أحدثها انهيار الجبهات، خلال فترة زمنية قياسية.

ومن هنا، تتمحور التغطية الإعلامية، السعودية والخليجية، حول نقطتَين: الأولى، نشر صور لأرتال من الآليات والتعزيزات العسكرية، وهي تتّجه إلى جبهات القتال، في محاولة لتعزيز صورة «التفوّق» الميداني؛ والثانية، تصدير استعادة مديرية حيس في محافظة الحديدة على أنه تحوّل ميداني خطير؛ علماً أن المديرية لم تكن هدفاً لقوات صنعاء التي لم تدخلها أصلاً، بل تقدّمت في اتجاه جبل درباس الواقع فيها، وسيطرت عليه. في المقابل، حافظت «أنصار الله» على قدر من التكتّم الإعلامي في التعامل مع مُجريات المعركة، مكتفيةً بإصدار بيانات مُقتضبة عن إسقاط طائرات استطلاع سعودية في جبهات القتال - ومن ثمّ، أمس، عن العمليات التي استهدفت مُنشآت «أرامكو» في مناطق متعدّدة من السعودية -، من دون الكشف عن طبيعة التحرّكات العسكرية على الأرض، وهو ما يمكن عزوه إلى الحسابات العملياتية والأمنية.

من جهة أخرى، يبدو إلى الآن أن السعودية، رغم إحكامها قبضتها على المحافظات الجنوبية، لم تتمكّن من فرض إرادتها السياسية الكاملة على التشكيلات العسكرية التي ارتبطت طويلاً بالدعم الإماراتي، أو دفعها بصورة حاسمة إلى المشاركة في المعركة. وفي هذا الصدد، تَبرز خصوصاً القوى الجنوبية المنخرطة في شبكة من التحالفات والمصالح التي تشكّلت خلال سنوات الحرب - والتي ليست العلاقة بصنعاء مستثناةً منها -، وهو ما يجعل معركة غربي تعز اختباراً لقدرة الرياض على توحيد الفصائل ذات الولاءات المتداخلة. وبحسب وسائل إعلام محلّية، فقد عقد ضباط سعوديون اجتماعات مع قادة عدد من المحاور العسكرية في الجنوب، وَضع خلالها هؤلاء أمام خيارَين: إمّا الانخراط في المعركة شمالاً، أو مواجهة تبعات رفض المشاركة فيها، بما في ذلك اعتبارهم في خانة المُعادين للمملكة، ووقف رواتب قواتهم.

> تمثّل معركة غربي تعز اختباراً لقدرة الرياض على توحيد الفصائل ذات الولاءات المتداخلة

أمّا لناحية الموقف الأميركي، فعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية التي تكتسبها معركة غربي تعز، ولا سيما لارتباطها بالممرّات المؤدّية إلى الساحل الغربي ومضيق باب المندب، فإن تحرّك واشنطن لا يزال محدوداً في مستواه المباشر، وهو يقتصر إلى الآن، بصورة أساسية، على النشاط الدبلوماسي للقائم بالأعمال الأميركي الجديد لدى اليمن، نبيل هوب، ولقاءاته مع مسؤولي حكومة عدن و«المجلس الرئاسي». فهل قرّرت الولايات المتحدة ترك إدارة المواجهة البرّية في هذه المرحلة لحلفائها المحلّيين والإقليميين، ومراقبة تداعياتها على أمن الملاحة والمصالح الأميركية، قبل التدخّل في اللحظات الحاسمة؟ وفق بيانات للسفارة الأميركية وحكومة عدن، يتابع هوب، باهتمام بالغ، مستجدّات المعارك، وهو عقد سلسلة لقاءات رفيعة المستوى لبحث «سبل تعزيز التعاون الأمني، والحدّ من النفوذ الإيراني، ومكافحة التهديدات التي تطاول خطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر، ومحيط باب المندب». وكانت أعلنت السفارة الأميركية، لدى بدء هوب عمله في آب الماضي، أن السفير الجديد يعتبر أن من أولوياته «حماية حرية الملاحة في البحر الأحمر، ومكافحة الإرهاب، وضمان أمن شركاء الولايات المتحدة». وبمعزل عن مستوى الانخراط الأميركي الحالي في المعركة، فالأكيد أن واشنطن لن تألو جهداً في محاولة تعديل موازين القوى في اليمن لمصلحة حلفائها، بما يمكن أن يفيدها في كباشها المستمرّ مع طهران، والذي لا تبدو نتائجه إلى الآن مُبشّرة لها.

الإعلام السعودي يتعقد نشر صور لارتال من الآليات والتعزيزات العسكرية لرفع معنويات المقاتلين (أ ف ب)

أوسع عملية في العمق السعودي

صنعاء للرياض: جاهزون للحرب الشاملة

صنعاء - رشيد الحداد

اقتربت الرياض وصنعاء، أمس، من العودة إلى الحرب الشاملة، بعدما نفّذت الأخيرة أوسع قصف على الداخل السعودي منذ بداية المواجهة الجديدة، استهدف قواعد جوية، ومنشآت لشركة «أرامكو» في جنوب المملكة. وجاء هذا القصف ردّاً على شنّ الطيران السعودي عشرات الغارات على محافظات يمنية مختلفة، والذي استهدف تعويم حلفاء المملكة واستدراك تراجعهم عن كثير من المواقع الاستراتيجية على جبهة غربي تعز، ولا سيما تلك المطلّة على مضيق باب المندب، خلال الأيام الماضية.

وبعدما غابت التصريحات السعودية المباشرة عما يجري في اليمن منذ بداية المواجهة قبل أكثر من شهر، علّق مسؤولون سعوديون، ولا سيما وزير الخارجية فيصل بن فرحان، على القصف اليمني على جنوب المملكة، بالقول إن الأخيرة «لن تتردّد في حماية مصالحها»، في ما اعتُبر تهديد بالتصعيد. كذلك، وبعدما أثرت الابتعاد عن الواجهة، دخلت الولايات المتحدة على الخطّ علناً للمرة الأولى، متحدّثةً، عبر وزير الخارجية، ماركو روبيو، عن «أيادٍ إيرانية في بعض الهجمات ضدّ السعودية»، وأن «الحوثيين وكلاء إيران»، ومشيرةً إلى أنه «تجمعنا علاقة دفاعية قوية مع السعودية. ونتابع الأحداث الأخيرة عن كثب». وبدا هذا الموقف بمثابة مسعىً إلى «تحمية رأس» المملكة وتعميق توَرّطها في الصراع، رغم أن الولايات المتحدة بدت حاضرة دائماً في كواليس ما يجري، وكانت وراء منع السعودية من الاستجابة لمتطلّبات الحل، وهي التي تقف وراء وصول الأوضاع إلى ما وصلت إليه الآن.

وبالتوازي مع تقدّم قوات صنعاء نحو مشارف منطقة ذوباب الواقعة بالقرب من مضيق باب المندب، واستعادتها السيطرة على سوق اليتمة جنوبي محافظة الجوف شرقي اليمن، أعلن المتحدّث باسم تلك القوات، العميد يحيى سريع، في بيان، أنه «في إطار الردّ على التصعيد السعودي الأخير الذي أسفر عن جرائم حرب تمثّلت باستهداف السجن المركزي في محافظة الجوف، ما أدّى إلى سقوط عشرات الشهداء والجرحى بينهم نساء وأطفال من الزوار، نفّذت القوات الصاروخية وسلاح الجو المسيّر عملية جوية مشتركة طاولت قواعد عسكرية جوية في جيزان والطائف، استُخدمت كمنطلق لشنّ نحو 120 غارة جوية على أراضي الجمهورية اليمنية»، مضيفاً أن «القوة الصاروخية اليمنية استهدفت قاعدة الملك خالد في خميس مشيط، فضلاً عن استهداف قاعدة الملك فهد الجوية في منطقة الطائف». وبيّن سريع أن العملية «استهدفت منشآت شركة أرامكو في أبها ونجران وجيزان، والمدينة الاقتصادية، جنوبي المملكة، وذلك باستخدام عشرات الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة التي أصابت أهدافها بدقة وأحدثت أضراراً كبيرة». وحمّل المتحدّث العسكري النظام السعودي المسؤولية الكاملة عن تبعات هذا التصعيد، مؤكداً العزم على مواصلة الضربات والهجمات في العمق السعودي، وتثبيت معادلة «الحصار بالحصار حتى وقف العدوان ورفع الحصار الكلّي عن اليمن».

وفي المقابل، أعلنت وزارة الطاقة السعودية «توقّف بعض العمليات مؤقّتاً إثر استهداف عدد من منشآت الطاقة والمرافق في المنطقة الجنوبية من المملكة»، مضيفةً، في بيان، أن «الهجمات تسبّبت في اندلاع حرائق في عدّة مواقع. والسلطات تعمل على ضمان سلامة المنشآت والعاملين واستمرارية العمليات». وبدوره، أكد المتحدث باسم قوات «التحالف» السعودي، تركي المالكي، أن سلسلة الهجمات اليمنية «أسفرت عن إصابة 73 مدنياً، بينهم نساء وأطفال»، متوعّداً باتّخاذ «إجراءات لردع الحوثيين». ورغم أن عملية الأمس تعدّ الثانية في غضون 48 ساعة في الداخل السعودي، إلّا أنها الأوسع التي تطاول هذا العدد من القواعد الجوية السعودية ومنشآت «أرامكو»، منذ بدء صنعاء تطبيق معادلة «الحصار بالحصار». وعقب تكشّف آثار العملية، اعتبر ابن فرحان، في تصريح، أن «الحوثيين يختارون تقديم مصالحهم الضيّقة على مصالح اليمن، ويلجأون إلى العنف»، متابعاً أن «المملكة لن تتردّد في حماية مصالحها وأداء واجباتها، بما يحقّق الأمن في اليمن والمنطقة». وكانت دانت وزارة الخارجية السعودية، في بيان، «استهداف جماعة الحوثي أعياناً مدنية واقتصادية في أبها وخميس مشيط وجيزان»، وهو ما ردّت عليه وزارة الخارجية في صنعاء بالقول إن «ما تقوم به القوات المسلّحة من عمليات ردع في العمق السعودي يأتي في إطار حق الدفاع عن النفس، وفق المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة». وبدوره، تؤكد مصدر عسكري يمني، في حديث إلى «الأخبار»، الرياض بالمزيد من «عمليات الردع»، مؤكداً أن «بنك أهدافنا واسع في العمق السعودي»، وسيتمّ ضرب منشآت «أرامكو» كافة في مختلف أرجاء المملكة خلال المدة المقبلة. ووصف ما جرى أمس بأنه «موجة صاروخية أولى، ستليها عشرات الضربات في العمق السعودي»، نافياً صحّة ادّعاءات الرياض عن سقوط إصابات في صفوف المدنيين.

ميدانياً، تقدّمت قوات صنعاء، أمس، نحو مشارف منطقة ذوباب الواقعة بالقرب من مضيق باب المندب، وتمكّنت من السيطرة على عشرات المواقع العسكرية التي كانت تتبع الفصائل المسلّحة الموالية للسعودية في مديرية الوازعية شرقي مدينة المخا الساحلية، معقل فصائل طارق صالح. وفي المقابل، قالت مصادر محلّية إن الطيران الحربي السعودي شنّ، مساءً، سلسلة غارات في مناطق متفرّقة من الوازعية وموزع، وذلك في إطار محاولات إعاقة تقدّم «أنصار الله». وفي محافظة البيضاء، تمكّنت قوات صنعاء من استعادة عدد من النقاط التي سبق لعناصر سلفية تابعة للرياض السيطرة عليها في مديرية الزاهر، في حين دارت اشتباكات بينها وبين فصائل سلفية قدمت من اتّجاه مديريات يافع الجنوبية في منطقة ذي ناعم. وفي المحافظة نفسها، حاولت مجموعات محسوبة على السعودية إشعال جبهة المحلل وعقبة ثرة، قبل أن يتمّ صدّ تلك المحاولة وإفشالها، وفق مصادر في مكيراس. أمّا في جبهة الجوف، فأكد مصدر ميداني تمكّن «أنصار الله» من «دحر الفصائل التابعة للعدو السعودي، بعد محاولة الأخيرة التسلّل إلى منطقة سوق اليتمة في مديرية خب والشعف»، في حين أفاد التلفزيون الرسمي في صنعاء بتنفيذ «القوات المسلّحة عمليات التفاف وتطويق واسعة على القوات المتسلّلة، أسفرت عن السيطرة على سوق اليتمة وكافة المناطق التي تسلّلت إليها الفصائل السعودية بشكل كامل، إلى جانب تدمير عشرات الأطقم والآليات العسكرية التابعة له». كذلك، استمرّت المواجهات في محيط معسكر الحنجر ومناطق اللبّنات الواقعة في صحارى الجوف، من دون أن تتمكّن الأطراف الموالية للسعودية من التقدّم.

> ردّت صنعاء على الغارات السعودية بقصف واسع استهدف قواعد جوية ومنشآت لـ«أرامكو»

قوات صنعاء تتقدم نحو مشارف منطقة ذوباب بالقرب من مضيق باب المندب (مت الويب)

الحدث

«هرمز» لا يبتسم لواشنطن

غواصة أميركية في قبضة إيران

تتّسع المواجهة الأميركية - الإيرانية في مضيق هرمز، فيما تتعمّق الفجوة بين حديث واشنطن عن استعادة «السيطرة» على الممرّ البحري وبين قدرتها الفعلية على إعادة حركة الملاحة إلى طبيعتها هناك. وفي أحدث تطوّر ميداني على خطّ هذه المواجهة، أعلنت القوات البحرية في «الحرس الثوري» الإيراني الاستيلاء على غواصة أميركية مسيّرة عند مدخل المضيق، وذلك بعد إيقاعها في «كمين» استند إلى معلومات استخباراتية ودعم عملياتي. وجاء هذا الإعلان في وقت واصلت فيه حركة السفن تراجعها، وارتفعت أسعار النفط، بالتوازي مع استمرار السحب الأميركي من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي.

ووصف «الحرس الثوري» الغواصة المستولَى عليها بأنها «إحدى أحدث الغواصات الذكية وغير المأهولة»، في حين أقرّت «القيادة المركزية الأميركية» بـ«تعطّل غواصة مسيّرة في أثناء مهمّة مسح بحري قبل يوم»، نافيةً حملها معدّات مصنّفة سرّية أو جمعها بيانات حساسة. ونقلت «رويترز» عن مسؤول أميركي ادّعاءه أن القطعة هي «من طراز قديم»، ولا تحمل «معدّات سونار سرّية»، فيما أظهرت اللقطات التي نشرها «الحرس» مركبة تتطابق ملامحها مع طراز «Dive-LD» الذي تنتجه شركة «أندوريل» الأميركية. وإذ بدا أن الولايات المتحدة تحاول التقليل من أهمية الحادثة عبر توصيفها بأنها «عطل» فحسب، فالأكيد أن الغواصات المسيّرة تعدّ من التقنيات العسكرية المتقدّمة التي لا تمتلكها دول كثيرة في المنطقة. كما يرجّح أن مركبات من هذا النوع تحمل معدّات متقدّمة تستخدم في المسح المائي والتنصّت والمراقبة، وهو ما يعني أن هذه التقنيات باتت في حوزة القوات الإيرانية.

ويأتي هذا التطور في وقت تحاول فيه واشنطن تصوير انتشارها العسكري ونشاطها البحري باعتبارهما «استعادة للسيطرة وتهيئة لإعادة فتح المضيق»، فيما لا تزال المؤشرات الميدانية والاقتصادية تُناقض هذه الصورة. إذ إن حركة السفن لا تفتأ تتراجع، وأسعار النفط ترتفع، فيما الولايات المتحدة تواصل السحب من احتياطها النفطي الاستراتيجي، في ظلّ عجزها عن توفير ضمانات كافية لشركات الشحن والتأمين.

وظهرت تلك الفجوة بوضوح في تقريرين نشرتهما «رويترز» خلال ثلاثة أيام. ففي السادس من أيلول، نشرت الوكالة تقريراً بعنوان «ورقة الضغط الإيرانية في مضيق هرمز تتراجع تحت وطأة الضغوط الاقتصادية الأميركية»، ركّز على الأضرار التي ألحقها الحصار بصادرات إيران النفطية واقتصادها، ليخلص إلى أن قدرة طهران على استخدام «هرمز» كورقة ضغط بدأت تتآكل. وبنى التقرير خلاصته تلك، على أن تشديد الخناق الاقتصادي، بالتوازي مع الضربات الأميركية، «يقلّص تدريجياً قدرة إيران على تحمّل المواجهة وبحدّ من فاعلية سلاحها البحري».

> تتّسع الفجوة بين إعلان واشنطن السيطرة على «هرمز» وبين استمرار تراجع الملاحة وارتفاع كلفة المواجهة

غير أن «رويترز» عادت، صباح أمس، لتنشر أرقاماً تناقض الانطباع الذي استهدف التقرير الأول تكريسه؛ إذ أفادت بأن حركة الملاحة في المضيق واصلت التراجع، وأن سبع سفن فقط عبرته الإثنين، مقارنة بثماني سفن الأحد. وأشارت الوكالة إلى أن حركة العبور تباطأت بعد التهديدات الإيرانية بالردّ على الهجمات الأميركية، وهو ما يؤكد أن واشنطن لم تنجح بعد في ترجمة تفوقها العسكري إلى قدرة عملياتية على تأمين الملاحة وإعادتها إلى مستوياتها الطبيعية.

وكانت وسائل إعلام نقلت، طوال الأيام الماضية، عن مسؤولين أميركيين زعمهم أن المضيق بات تحت السيطرة الأميركية، وأن حركة الملاحة ستتحسّن بعد استكمال عمليات نزع الألغام البحرية. كذلك، روّجت «فايننشال تايمز» لعملية «سرّية» لإزالة الألغام من المضيق نفذتها البحرية الأميركية. إلا أن القدرة العسكرية على الانتشار وملاحقة التهديدات وإزالة الألغام ليست محدّداً حقيقياً للسيطرة، التي يبقى معيارها العملي عودة السفن، واستقرار حركة الشحن، وانخفاض كلفة التأمين وأسعار الطاقة. وحتى الآن، لا تنبئ هذه المؤشرات بعودة الوضع إلى طبيعته، بل باستمرار قدرة إيران على إبقاء مستوى المخاطر مرتفعاً من دون الحاجة إلى مواجهة بحرية شاملة.

وفي موازاة ذلك، أظهرت بيانات وزارة الطاقة الأميركية أن مخزون النفط في «الاحتياطي النفطي الاستراتيجي» انخفض الأسبوع الماضي بنحو 1,2 مليون برميل، إلى 285,4 مليوناً، وهو أدنى مستوى له منذ تشرين الثاني 1982. ويأتي هذا التراجع نتاج خطة أميركية لسحب 172 مليون برميل من الاحتياطي، تستهدف تعويض اضطراب الإمدادات وتخفيف الضغط على السوق والأسعار. ومع ذلك، تواصل أسعار النفط الخام ارتفاعها، مقتربة من 100 دولار للبرميل، وهو مستوى يوازي ما بلغته في خضمّ الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران في آذار الفائت.

وعلى خلفية ذلك، ينخرط الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، يومياً، في العملية الإعلامية الأميركية المستمرّة حول السيطرة على مضيق هرمز، والهادفة في عمقها إلى كبح ارتفاع أسعار النفط. وقال ترامب، أمس، إن الحصار على إيران «ناجح للغاية»، وإنه «قوي وفعال جداً وسيحقّق نتائج فوق مستوى التوقّعات». وكرّر أن إيران لن تحصل على سلاح نووي، زاعماً أنها «لم تعُد لديها أيّ فرصة» للحصول عليه بعد الضربات الأميركية.

(الأخبار)

تسعى الرواية الأميركية إلى التقليل من أهمية الحادثة ونسبها إلى «عطل» (مت الويب)

الحدث

جبهة ضغط جديدة ضدّ طهران
الملفّ الإيراني... إلى مجلس الأمن

طهران - **محمد خواجوئي**

مع اشتداد المواجهات بين إيران والولايات المتحدة في مضيق هرمز، تسعى الدول الغربية إلى تمرير قرار في اجتماع مجلس حكّام «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» يقضي بإحالة ملفّ إيران إلى مجلس الأمن. ومن شأن هذه الخطوة، التي تستهدف تشديد الضغوط على طهران، أن ترفع مستوى التوتّر، وتشكّل ذريعة إضافية لشنّ هجمات جديدة تستهدف المنشآت النووية الإيرانية. وكالعادة، يتصدّر جدول أعمال الدورة الربع سنوية لـ«مجلس المحافظين»، التي بدأت أول من أمس في فيينا وتستمرّ حتى الجمعة، الملفّ النووي الإيراني، وتحديداً مُسوَّدة قرار في شأنه تقدّمت بها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. ويُعدّ أهمّ بند في هذا القرار، إحالةُ ملفّ إيران إلى مجلس الأمن؛ وهو إجراء تمّ اتخاذه قبل نحو 20 عاماً، وأفسح المجال لإصدار قرارات دولية وفرض عقوبات واسعة النطاق على طهران. غير أن الذريعة الرئيسة لذلك الإجراء، تمثّلت، هذه المرّة، في منع الوكالة من الوصول إلى المنشآت النووية الإيرانية، منذ الهجمات الأميركية - الإسرائيلية الأولى على الجمهورية الإسلامية في حزيران 2025، وعدم تمكّنها بالتالي من التحقّق من وضع نحو 440 كيلوغراماً من اليورانيوم المُخصّب بنسبة 60% لدى إيران، والتي تُعدّ كمية كافية لإنتاج نحو 10 قنابل نووية. وقال رئيس «الدولية للطاقة الذرية»، رافائيل غروسي، للصحافيين، إن «الوكالة لم تتمكّن من تقديم تقرير جديد إلى مجلس الأمن بسبب عدم حصولها على إمكانية الوصول إلى المُنشآت النووية الإيرانية»، محذّراً من أن «عدم تعاون إيران ستكون له عواقب عليها». وأضاف أن «أفضل الطرق وأقصرها للوصول إلى نتيجة إيجابية، يتمثّل في دخول الملفّ النووي الإيراني، وتحديداً مُسوَّدة قرار في شأنه تقدّمت بها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. ويُعدّ أهمّ بند في هذا القرار، إحالةُ ملفّ إيران إلى مجلس الأمن؛ وهو إجراء تمّ اتخاذه قبل نحو 20 عاماً، وأفسح المجال لإصدار قرارات دولية وفرض عقوبات واسعة النطاق على طهران. غير أن الذريعة الرئيسة لذلك الإجراء، تمثّلت، هذه المرّة، في منع الوكالة من الوصول إلى المنشآت النووية»، بحسب ما أعلن غروسي، أمس، في مؤتمر صحافي في طهران.

طهران تتّهم غروسي بتهيئة الظروف لتشديد الضغوط عليها (من الويب)

وهي قدرات ستؤدي إلى إجراءات مباشرة للهجمات العسكرية على تلك المُنشآت التي أدّت إلى سدّ طرق الوصول إليها. واعتبر المتحدّث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، أن «مُسوَّدة القرار الجديد خطوة لممارسة ضغط سياسي على بلاده»، مهدّداً بأن «إيران ستتّخذ إجراء مقابلاً في حال إقرار المشروع في مجلس الحكّام». وحذّر رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان، إبراهيم عزيزي، بدوره، من تمرير القرار، مشيراً إلى أن بلاده تمتلك «قدرات كثيرة للمواجهة مع مجلس الحكام ومجلس الأمن، ستستخدمها في الوقت المناسب؛ وهي قدرات ستؤدي إلى إجراءات مباشرة للهجمات العسكرية على تلك المُنشآت التي أدّت إلى سدّ طرق الوصول إليها». واعتبر المتحدّث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، أن «مُسوَّدة القرار الجديد خطوة لممارسة ضغط سياسي على بلاده»، مهدّداً بأن «إيران ستتّخذ إجراء مقابلاً في حال إقرار المشروع في مجلس الحكّام». وحذّر رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان، إبراهيم عزيزي، بدوره، من تمرير القرار، مشيراً إلى أن بلاده تمتلك «قدرات كثيرة للمواجهة مع مجلس الحكام ومجلس الأمن، ستستخدمها في الوقت المناسب؛ وهي قدرات ستؤدي إلى إجراءات مباشرة للهجمات العسكرية على تلك المُنشآت التي أدّت إلى سدّ طرق الوصول إليها. واعتبر المتحدّث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، أن «مُسوَّدة القرار الجديد خطوة لممارسة ضغط سياسي على بلاده»، مهدّداً بأن «إيران ستتّخذ إجراء مقابلاً في حال إقرار المشروع في مجلس الحكّام». وحذّر رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان، إبراهيم عزيزي، بدوره، من تمرير القرار، مشيراً إلى أن بلاده تمتلك «قدرات كثيرة للمواجهة مع مجلس الحكام ومجلس الأمن، ستستخدمها في الوقت المناسب؛ وهي قدرات ستؤدي إلى إجراءات مباشرة للهجمات العسكرية على تلك المُنشآت التي أدّت إلى سدّ طرق الوصول إليها. واعتبر المتحدّث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، أن «مُسوَّدة القرار الجديد خطوة لممارسة ضغط سياسي على بلاده»، مهدّداً بأن «إيران ستتّخذ إجراء مقابلاً في حال إقرار المشروع في مجلس الحكّام». وحذّر رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان، إبراهيم عزيزي، بدوره، من تمرير القرار، مشيراً إلى أن بلاده تمتلك «قدرات كثيرة للمواجهة مع مجلس الحكام ومجلس الأمن، ستستخدمها في الوقت المناسب؛ وهي قدرات ستؤدي إلى إجراءات مباشرة للهجمات العسكرية على تلك المُنشآت التي أدّت إلى سدّ طرق الوصول إليها. واعتبر المتحدّث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، أن «مُسوَّدة القرار الجديد خطوة لممارسة ضغط سياسي على بلاده»، مهدّداً بأن «إيران ستتّخذ إجراء مقابلاً في حال إقرار المشروع في مجلس الحكّام». وحذّر رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان، إبراهيم عزيزي، بدوره، من تمرير القرار، مشيراً إلى أن بلاده تمتلك «قدرات كثيرة للمواجهة مع مجلس الحكام ومجلس الأمن، ستستخدمها في الوقت المناسب؛

> **طهران تهدّد باتخاذ إجراء مقابل إذا أُقرّت مُسوّدة القرار في «مجلس حكّام وكالة الطاقة»**

وبلطالما اتّهمت إيران غروسي بتهيئة الظروف لتشديد الضغوط عليها من خلال إصداره تقارير «منحازة» و«غير فنية»، كما اتّهمت مفتشي «الدولية للطاقة الذرية» بـ«التجسّس» لصالح إسرائيل. كما يرى المسؤولون في طهران أن على الوكالة أن تدين الهجمات التي تستهدف المنشآت النووية الإيرانية، باعتبار إيران أحد الأعضاء الموقّعين على «معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية» (NPT).

وفي ظلّ وصول المواجهة العسكرية بين إيران والولايات المتحدة في مضيق هرمز إلى ذروتها، من شأن إحالة الملفّ الإيراني إلى مجلس الأمن أن يدفع نحو مزيد من التصعيد، على الرغم من أن احتمال إقرار أيّ إجراء ضدّ إيران في المجلس يبدو بعيداً، وذلك بسبب «الفيتو» المُرجّح من روسيا والصين. وقد يكون أحد التداعيات المحتملة لتمرير القرار الجديد في «مجلس الحكام» إيجاد المبرّرات لشنّ هجوم أميركي جديد على المنشآت النووية الإيرانية، وتحديداً مُنشأة «جبل القاس» بالقرب من أصفهان، والتي تُثار حولها تكهّنات واسعة، وطالما هدّد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بقصفها. وكانت إيران أعلنت أن تلك المنشآت، التي تتمتّع بحصانة ومقاومة عالية لكونها تقع في قلب الجبال الصخرية، مُخصّصة لإنتاج أجهزة الطرد المركزي، في حين تسوّق الأوساط الغربية لمزاعم حول كونها تُستخدم لتخصيب اليورانيوم.

تقرير

أميركا تصدّق مزاعم إسرائيل
ملفّ السلاح إلى المربّع الأول

غزة - **يوسف فارس**

عادت تصريحات المسؤولين الأميركيين ومسؤولي «مجلس السلام» لتدور في فلك الدعاية الانتخابية لرئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو. إذ سجّل كلٌّ من مبعوث الرئيس الأميركي الخاص، جاريد كوشنر، ورئيس «مجلس السلام»، نيكولاي ميلادينوف، خلال اليومين الماضيَين، سلسلة من المواقف التي جدّدت الاشتراطات الإسرائيلية المتّصلة بقطاع غزة، المتناقضة والتفاهمات السابقة بين فصائل المقاومة وبين الجانب الأميركي، والمتناغمة ومحدّدات الحملة الانتخابية لنتنياهو، الذي لا تزال استطلاعات الرأي بعيدة عن منحه «الاطمئنان» الذي ينشده قبيل الانتخابات.

هكذا، وبعدما أعلنت حركة «حماس»، ومن خلفها فصائل المقاومة، استعدادها لحصر السلاح تدريجياً، في مقابل انسحاب إسرائيل من القطاع وبدء إعادة الإعمار وتفكيك مجموعات العملاء -ضمن ما يُعرف بـ«خريطة الطريق» المؤلّفة من 15 بنداً، والتي وافق عليها الأميركيون واحتفى بها الرئيس دونالد ترامب قبل أن ترفضها إسرائيل-، أعاد كوشنر ملف السلاح إلى المربّع الأول. إذ قال، على هامش مؤتمر صحافي عُقده في العاصمة الأوكرانية كييف، إن الإدارة الأميركية بدأت تدرك، أخيراً، حجم ما وصفه بـ«العسكرة» في قطاع غزة، زاعماً أن مستوى التسليح هناك يفوق ما كانت الولايات المتحدة تتصوّره، ومعتبراً أن ذلك يجعل مسار نزع السلاح أكثر تعقيداً. ولم يغفل كوشنر الإشارة إلى تداعيات الحرب الإسرائيلية واستمرار الهجمات على القطاع، لكنه أكد، في الوقت نفسه، وجود توافق مع نتنياهو على ما وصفه بـ«الهدف النهائي». أيضاً، أبدى تفهّماً للوضع السياسي الداخلي في إسرائيل، قائلاً إن واشنطن تعمل على معالجة بعض القضايا مع تل أبيب، وإن اقتراب الانتخابات يجعل المشهد السياسي في الكيان «محموماً»، ويدفع المسؤولين الإسرائيليين إلى اتخاذ مواقف، وصفها بأنها «غير عقلانية» في بعض الجوانب.

> **سرعان ما انعكس التأزم في التصريحات السياسية تصعيداً في الميدان**

بالتوازي، جاء موقف «مجلس السلام» ليصبّ في الاتجاه نفسه؛ إذ لم تمضِ سوى بضع ساعات على حديث نتنياهو عن وجود خلافات مع الأميركيين حول إعادة إعمار قطاع غزة، واختلاف في الرؤى بشأن ماهية الإعمار المنشود، حتى خرج ملادينوف بتصريح صادم، قال فيه إن غزة لا تزال «بعيدة جداً» عن بدء عملية إعادة الإعمار. وأضاف رئيس «مجلس السلام»، خلال مشاركته في النسخة الثالثة من «منتدى هيلي الدولي» في أبوظبي، أن «أهالي غزة يعيشون في ظروف إنسانية صعبة للغاية»، محذّراً، في الوقت نفسه، من أن استمرار إسرائيل في عملياتها العسكرية «ستكون لـه تداعيات إنسانية كبيرة»، ومشيراً إلى وجود «التزامات من عدد من دول العالم بشأن عملية إعادة إعمار القطاع».

وأثارت تصريحات ملادينوف استنكار حركة «حماس»، التي اعتبر الناطق باسمها، حازم قاسم، أن تلك التصريحات تمثّل تخلّياً عن الدور المنوط بـ«مجلس السلام». ودعا قاسم، ملادينوف، إلى ممارسة دوره والضغط على الاحتلال لإلزامه بما تمّ الاتفاق عليه، ووضع حدّ لخروقاته المتواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار. كذلك، حثّه على العمل من أجل تطبيق «خريطة الطريق» التي توافقت عليها الفصائل الفلسطينية معه ومع الإدارة الأميركية لإنهاء الحرب، والتي ترفض حكومة الاحتلال الاستجابة لها. وفي السياق نفسه، طالب المكتب الإعلامي الحكومي، «اللجنة الوطنية لإدارة غزة»، بتحمّل مسؤولياتها تجاه إعادة إعمار القطاع، واصفاً صمتها إزاء ما يجري بـ«العجز غير المقبول».

وسرعان ما انعكس التصعيد في المواقف السياسية تصعيداً في الميدان؛ إذ بعدما نفّذت الطائرات الحربية الإسرائيلية، خلال الأيام الثلاثة الماضية، 15 عملية اغتيال وإطلاق نار، تسبّبت، وفق مزاعم العدو، في استشهاد 10 من قادة كتائب المقاومة وسراياها، أعلنت سلطات الاحتلال، أمس، بدء ما سمّتها حملة لتدمير مخازن الأسلحة، في خطوة أعادت سياسة تدمير المربّعات السكنية إلى الواجهة. وبالفعل، أصدر جيش العدو أوامر بإخلاء مربّع سكني في مخيم البريج وسط القطاع، وآخر قرب مستشفى الشفاء غربي مدينة غزة، وثالث في مدينة خانيونس جنوباً، تمهيداً لاستهدافها. وترافقت هذه الأوامر مع تصعيد واسع في عمليات القصف والاستهداف، لتتحوّل شوارع القطاع مجدّداً إلى ساحات للموت العشوائي.

فلسطيني يجلس على تلة قرب مبانٍ مدمّرة في مخيم النصيرات (أ ف ب)

تقرير

من قلنديا إلى عناتا وشعفاط
العدو يطوّق «حزام القدس»

رام الله - **أحمد العبد**

أطلق جيش الاحتلال، في ساعة متأخّرة من ليل الإثنين - الثلاثاء، عدواناً عسكرياً واسعاً على بلدة عناتا ومخيم شعفاط الواقعَين شمال شرقي القدس المحتلة، وذلك تحت مسمّى «القبضة المشتركة». وإذ بدأت العملية بفرض حصار مُشدّد ومنع شامل للتجوال، فضلاً عن تنفيذ حملة واسعة من المداهمات والاعتقالات بذريعة توافر معلومات استخبارية حول نيّة مسلّحين تنفيذ هجمات خلال الأعياد اليهودية، فهي سرعان ما تحوّلت إلى حصار شامل طاول السكان ومرافق حياتهم الأساسية، إذ أغلقت قوات الاحتلال جميع مداخل عناتا وشعفاط، وحظرت الحركة بشكل شبه كامل، كما عطّلت المدارس ورياض الأطفال، وأجبرت المحال التجارية على الإغلاق، متسبّبةً بشلّ الحياة اليومية لنحو 80 ألف فلسطيني. وأفاد رئيس بلدية عناتا، بسام موسى، بأن جيش العدو داهم عشرات المنازل، وحوّل أحدها إلى مركز للتحقيق الميداني، مشيراً إلى أن عدد المعتقلين والمحتجزين بلغ، منذ بدء الحملة، نحو 100 مواطن، وهو رقم مرشّح للارتفاع مع استمرار عمليات المداهمة والاعتقال.

وبدأ عدوان «القبضة المشتركة» باقتحام آليات وجرافات عسكرية البلدة والمخيم، وفرض منع للتجوال عبر مكبّرات الصوت، ومن ثمّ الشروع في مداهمة المنازل والمحالّ التجارية وخلع أبواب بعضها وتخريب محتوياتها. كذلك، منعت قوات الاحتلال طواقم الإسعاف من الوصول إلى المرضى والحالات الطارئة، بالتوازي مع تجريف خطوط المياه الرئيسة في عناتا، وإجراءات أخرى دفعت محافظة القدس إلى وصف العملية بأنها «جزء من سياسة مُمنهجة». وإذ تتشابه هذه الحملة، في طبيعتها وأدواتها، مع تلك التي نفّذتها قوات الاحتلال، قبل أسابيع، في مخيم قلنديا، فهي تشي بنمط آخذ في التشكّل في حزام البلدات والمخيمات المحيطة بمدينة القدس المحتلّة، عنوانه فرض السيطرة العسكرية على المناطق الفلسطينية المكتظّة، وإبقاء سكّانها تحت ضغط أمني دائم. وفي هذا السياق، وصفت محافظة القدس، العملية في عناتا وشعفاط، بأنها «عدوان عسكري مُمنهج»، يأتي في سياق حملة أوسع لفرض الحصار على شمال شرقي القدس.

ويجيء العدوان على عناتا وشعفاط في ظلّ التصعيد المتسارع في الضفة الغربية، حيث تترافق العمليات العسكرية مع توسيع الاستيطان وتصاعد اعتداءات المستوطنين، وصولاً إلى التهديدات الإسرائيلية المباشرة للسلطة الفلسطينية. وكان هدّد وزير الأمن الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، قبل ساعات من بدء العملية الأخيرة، بشنّ «حرب شاملة» ضدّ السلطة وأجهزتها، قائلاً إنه ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وجّها جيش الاحتلال بالاستعداد لما وصفه بـ«حسم المواجهة» هناك. وفي الموازاة، أبلغ الجيش، المستوى السياسي، بأنه سيرفع عديد قواته في الضفة إلى 26 كتيبة، وذلك عبر نشر ثلاث كتائب إضافية، إلى جانب قوات من المظلّيين ولواء «ناحال»، في مناطق جنين ونابلس ورام الله. وبينما يعزو الاحتلال تلك التعزيزات إلى الاستجابة لـ«خطر أمني متصاعد»، تكشف معطيات نشرتها صحيفة «هآرتس» أن هذه الإجراءات تستهدف حماية بؤر استيطانية جديدة سبق أن سمحت الحكومة بإقامتها.

> **تزامن العدوان على عناتا وشعفاط مع تصعيد أكثر دموية في أنحاء متفرّقة من الضفة**

وتزامن العدوان على عناتا وشعفاط مع تصعيد أكثر دموية في أنحاء متفرّقة من الضفة، أسفر، في خلال أربع وعشرين ساعة، عن استشهاد أربعة فلسطينيين برصاص قوات الاحتلال في قلقيلية ونابلس وطولكرم - بحسب وزارة الصحة الفلسطينية -. ومن بين هؤلاء، شابّ اغتاله جيش العدو في بلدة قبلان بدعوى تنفيذه عملية طعن في مستوطنة «معوز يهودا» قرب قرية أوصرين، وآخر مُطارَد أرداه في قرية عقربا عقب محاصرة المنزل الذي تحصّن فيه وهدمه. ويوحي ذلك التزامن بنيّة الاحتلال تكريس صورة الضفة كساحة «خطر أمني»، بما يبرّر المزيد من العمليات العسكرية فيها، ولا سيما مع اقتراب الانتخابات الإسرائيلية. وفي هذا الإطار، يرى محلّلون أن إبقاء الضفة في حال من التوتر المتواصل، من شأنه أن يعيد الملفّ الأمني إلى صدارة الأجندة الانتخابية - على نحو يصبّ في مصلحة أطراف الائتلاف الحاكم -، ويوفّر، في الوقت نفسه، للحكومة والمستوطنين غطاءً للمضيّ في فرض الوقائع الاستيطانية والإحلالية هناك.

عقوبات بريطانية على مستوطنات الضفة تُغضب إسرائيل

أعلنت الحكومة البريطانية، أمس، فرض حظر على استيراد السلع القادمة من المستوطنات الإسرائيلية «غير القانونية» في الضفة الغربية المحتلة، كما وفرض نظام عقوبات شامل يستهدف الجهات التي تسهم في توسيع تلك المستوطنات. وتحدّث وزير الخارجية البريطاني، إد ميليباند، في هذا الإطار، عن «نهج جديد» في التعامل مع القضية الفلسطينية، مبيّناً، في كلمة أمام مجلس العموم، أن خلاف لندن ليس مع «شعب إسرائيل»، بل مع «سلوك حكومتها». وأقرّ بأن هناك «تطهيراً عرقياً» للفلسطينيين في مناطق من الضفة الغربية يرتكبه «مستوطنون إرهابيون»، مشيراً إلى أن الحكومة الإسرائيلية «غضّت الطرف» عن تلك الانتهاكات في كثير من الأحيان، وأن بعض أعضائها أدلوا بتصريحات واتّخذوا إجراءات تهدف إلى «دعم التهجير القسري» للفلسطينيين. وشدّد على أن المستوطنات الإسرائيلية «غير قانونية» ويجب ألّا يجري الترويج لها في بلاده، وذلك استناداً إلى الرأي الاستشاري الصادر عن «محكمة العدل الدولية» عام 2024. وحول الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة، قال ميليباند إن بريطانيا «ليست صامتة في مواجهة الظلم العميق، وليست عاجزة»، لافتاً إلى وجود «أدلّة متزايدة على جرائم حرب يبدو أنها ارتُكبت في القطاع، معلناً رفض بلاده أن تكون «متفرّجة على المزيد من المعاناة وتدمير حل الدولتَين».

وإذ تأتي هذه الخطوات في أعقاب طرح إسرائيل، في آب الماضي، مناقصات لبناء أكثر من 1200 وحدة استيطانية في مشروع «E1» الواقع شرقي القدس، والذي يهدّد بتقسيم الضفة الغربية فعلياً إلى قسمَين، فهي تمثّل، بحسب صحيفة «فايننشال تايمز»، «تحولاً» في السياسة البريطانية تجاه إسرائيل، فيما رأت فيها صحيفة «الغارديان» انتقالاً من «الدعم التقليدي اللفظي لحلّ الدولتَين إلى اتخاذ خطوات عملية». غير أن حظر التجارة المعلَن لن يدخل حيّز التنفيذ فوراً؛ إذ قال ميليباند إن التشريع اللازم سيكون جاهزاً خلال مدة تتراوح بين ستة وتسعة أشهر، مع محاولة تسريع الجدول الزمني، فيما ستتّخذ الحكومة إجراءات أخرى بصورة فورية، من بينها فرض عقوبات إضافية على مستوطنين متطرّفين متهمين بدعم أعمال عنف ضدّ الفلسطينيين أو التحريض عليها. مع ذلك، أكد ميليباند أن التعاون الأمني البريطاني - الإسرائيلي سيستمرّ.

في المقابل، ردّت إسرائيل على الخطوات البريطانية بسلسلة إجراءات مضادّة، في مقدّمها إغلاق القنصلية البريطانية في القدس الشرقية المحتلّة، إلى جانب تقييد الأنشطة البريطانية المرتبطة بالملف الفلسطيني. وقال وزير الخارجية الإسرائيلي، جدعون ساعر، إن الاتهامات التي وجّهها ميليباند إلى تل أبيب «مستهجنة وكاذبة»، معتبراً أن القرارات البريطانية تمثّل تدخلاً في شؤون إسرائيل وفي الانتخابات المقبلة. كذلك، رأى الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، أن المملكة المتحدة ستضع نفسها في «الجانب الخطأ من التاريخ» إذا مضت في فرض هذه العقوبات، معتبراً خطواتها الأخيرة تدخلاً في الانتخابات الإسرائيلية المرتقبة.

بدورهما، صعّد وزيرا المالية و«الأمن القومي»، بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، لهجتهما ضدّ بريطانيا؛ إذ دعا الأول إلى طرد سفيرها، واصفاً الحكومة البريطانية بأنها «معادية للسامية»، فيما طالب الثاني بفرض عقوبات والاعتراف بالمطالبة الأرجنتينية بالسيادة على جزر فوكلاند، معتبراً أن الحكومة البريطانية تحاول «إنقاذ نفسها» من مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية عبر مهاجمة اليهود وإسرائيل.

وكان السفير الأميركي لدى إسرائيل، مايك هاكابي، نبّه، في مقابلة مع «هيئة الإذاعة البريطانية» (BBC)، إلى تداعيات محتملة على بريطانيا إذا مضت في إجراءاتها ضدّ المستوطنات. وأشار هاكابي إلى احتمال تعرّض شركات بريطانية لتداعيات في بعض الولايات الأميركية التي تطبّق قوانين مناهضة لمقاطعة إسرائيل. وبحسب «فايننشال تايمز»، حذّر هاكابي من «انتقام» أميركي ومن تداعيات أخرى على المملكة المتحدة، من بينها ما يتّصل بوصولها إلى قطاع الأدوية الإسرائيلي. وفي وقت سابق، نقلت وكالة «بلومبرغ» عن مصادر مطّلعة أن بريطانيا أبلغت الولايات المتحدة سرّاً بأن العقوبات المرتقبة ستكون «رمزية إلى حدّ كبير»، ولن يكون لها تأثير فعلي على العلاقة الأوسع بين بريطانيا وإسرائيل، سواء في مجالَي التجارة أو الأمن.

(الأخبار)

الكرة الأوروبية

عائدات دوري أبطال أوروبا... طوق نجاة للأندية الـفرنسية

يواجه فريق باريس سان جيرمان الفرنسي نظيره سلوفان براتيسلافا السلوفاكي في دوري ابطال اوروبا لكرة القدم اليوم الاربعاء (22:00 بتوقيت بيروت)، بطولةٌ يسعى فيها «بي اس جيه» إلى الذهاب بعيداً كحال جميع الأندية الفرنسية المشاركة في البطولة، بهدف حصد عائدات لمواجهة الخيف المالي المحلي

حسين فحص

في ظل الأزمة المالية الخانقة التي تواجهها أندية كرة القدم الفرنسية، صبّت فرق «ليغ 1» تركيزها على مصدرَي دخل: بَيع المواهب المحلية إلى الدوري الإنكليزي الممتاز والاستفادة من عائدات دوري أبطال أوروبا.

تعود الأزمة إلى فشل رابطة الدوري الفرنسي في جذب جهات كبرى لدفع مبالغ ضخمة مقابل حقوق النقل التلفزيوني، ما جعل العائدات تنكمش إلى حدّ كبير مقارنةً بالدوريات الأوروبية الكبرى الأخرى. وعلى الرغم من إطلاق منصة «ليغ 1+»، لا تزال عائدات البث في كرة القدم الفرنسية، التي يُعاد توزيعها على الأندية المحلية، متواضعة جداً، نتيجةً للخلافات والتسويات مع شركات البث.

يهيمن باريس سان جيرمان على النقاشات المالية نظرا إلى تتويجه بدوري ابطال اوروبا في النسختين الماضيتين

سوق «بريميرليغ»

الحل الأكثر شيوعاً بالنسبة إلى غالبية أندية «ليغ 1» يكمن بالاعتماد على «تهوُّر» أندية الدوري الإنكليزي الممتاز التي تُراهن بالملايين على لاعبين فرنسيين شباب ذوي خبرة قليلة.

ورغم الصيت اللامع للدوري الفرنسي بكونه محطة مهمة لأفضل المواهب، إلّا أنّ وتيرة رحيل اللاعبين بلغت مستويات غير مسبوقة.

تحولت أندية «بريميرليغ» خلال سوق الانتقالات الصيفية الأخيرة إلى طوق نجاة حقيقي لعدد من أندية الدوري الفرنسي، بعدما تدفقت مئات الملايين من اليوروهات إليها نظير التعاقد مع أبرز المواهب واللاعبين.

وأنفقت الأندية الإنكليزية نحو 800 مليون يورو على لاعبين قادمين من الدوري الفرنسي خلال الميركاتو الصيفي، أي ما يُقارب خُمس إجمالي إنفاق أندية الدوري المحلي الممتاز.

تعكس هذه الأرقام حجم الاعتماد المتزايد للأندية الفرنسية على السوق الإنكليزية كمصدر رئيسي للدخل، خصوصاً مع حاجة الكثير منها إلى بَيع لاعبيها لتوفير السيولة والحفاظ على توازنها المالي.

عائدات الابطال

لكن الحل الأكثر تأثيراً يطال نخبة الأندية الفرنسية فقط، حيث ضمنت أندية باريس سان جيرمان ولينس وليل زيادة عائداتها عن طريق مشاركتها في دوري أبطال أوروبا هذا الموسم، بالإضافة إلى بَيعها بعض المواهب إذا أرادت.

يُخصص الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (ويفا) ميزانية ضخمة لهذه الدورة الأوروبية، على أن يُعاد توزيع جزء كبير منها على الأندية المشاركة في البطولات وخاصةً دوري أبطال أوروبا وكأس السوبر الأوروبي، مع إعطاء كل نادٍ مشارك في دوري أبطال أوروبا نحو 18,62 مليون يورو كحد أدنى.

من جهته، يُهيمن باريس سان جيرمان بشكل كبير على النقاشات المالية في المسابقات الأوروبية، نظراً إلى تتويجه بدوري أبطال أوروبا في النسختَين الماضيتَين. ووفقاً للتوقّعات، فإنّ التأهُّل إلى الدور ربع النهائي من المسابقة سيضمن للنادي الباريسي مكاسب تتراوح بين 80 و100 مليون يورو، مع إمكانية الوصول إلى 150 مليون يورو مرة أخرى في حال الفوز بالنهائي.

أما بالنسبة إلى فريقَي ليل ولانس، فهما يطمحان للذهاب إلى أبعد محطة ممكنة في دوري أبطال أوروبا، وذلك بهدف كسب عائدات مالية تمكّنهما من الاستقرار المالي.

الوضع المالي حرج في فرنسا. محاولات الترقيع عبر «الميركاتو الإنكليزي» قد تعود على الأندية الفرنسية باستقرار نسبي، لكنها سوف تأتي على حساب زيادة الهوة مع بقية الدوريات الأوروبية. وفي ظل استفادة أندية القمة الفرنسية فقط من عائدات المسابقات الأوروبية، فإنّ الهوّة بين فرق «الليغ 1» نفسها سوف تزيد. الحل قد يكمن بتحسين جودة الدوري الفرنسي لرفع جاذبيّته، قبل السعي لإبرام صفقات حقوق بث تعود على الأندية الفرنسية جميعها بمنفعة مالية عادلة.

> الحل الاكثر تأثيراً يطال نخبة الأندية الفرنسية فقط

أخبار عالميّة

برشلونة يترقّب التصويت على ميزانية تاريخية

يستعدّ مجلس إدارة برشلونة للتصويت على ميزانية تاريخية للموسم الجديد 2026-2027، بعدما نجح النادي في تحقيق إيرادات قياسية خلال السنة المالية الماضية، تجاوزت للمرة الأولى في تاريخه حاجز المليار يورو.

وأعلن برشلونة عبر موقعه الإلكتروني الرسمي تحقيق إيرادات قياسية بلغت 1,06 مليار يورو، مقابل 994 مليون يورو في الموسم السابق 2024-2025، بحسب صحيفة «موندو ديبورتيفو» الإسبانية.

وأرجع النادي الارتفاع الكبير في الإيرادات بشكل رئيسي إلى عودة الفريق إلى ملعب «سيوتيفاي كامب نو» بسعةٍ محدودةٍ بلغت 42 ألف متفرّج، إلى جانب خَوض بعض مباريات النصف الأول من موسم 2025-2026 على ملعبَي «يوهان كرويف» و«مونتجويك».

وأغلق برشلونة السنة المالية العاديّة بفائض بلغ 200 ألف يورو، وشملت هذه الإيرادات عائدات أيام المباريات ومبيعات التذاكر، إلى جانب عقود الرعاية والإعلانات وحقوق بثّ المباريات، ومبيعات المُنتجات الرسمية والقمصان.

الشرطة الألمانية تعتقل لاعباً للاشتباه في تسميم زميله

ألقت السلطات الألمانية القبض على لاعب كرة قدم يبلغ من العمر 35 عاماً، للاشتباه في تورّطه بتسميم زميله في الفريق، ما أدّى إلى وفاته، في واقعةٍ هزّت نادياً للهواة. وأوقفَت السلطات اللاعب الذي يُدعى ماريوس، في الأول من سبتمبر/أيلول الجاري، على خلفية الاشتباه في تسببه في وفاة زميله بفريق تو إس روكنبرغ، عبر دسّ مادّة سامّة خلال رحلة للفريق إلى مدينة دريسدن الألمانية في ختام الموسم. وذكرت صحيفة «ذا صن» البريطانية أنّ تفاصيل الواقعة بدأت عندما شعرَ اللاعب فيليب، البالغ 30 عاماً، بوعكةٍ صحيةٍ خلال الرحلة، قبل أن تتدهوَر حالته بشكلٍ مفاجئ عقب عودته إلى منزله، ما دفع عائلته إلى استدعاء خدمات الطوارئ. ونُقِلَ فيليب إلى المستشفى، لكنّه فارق الحياة في اليوم التالي، رغم محاولات إنعاشه. وأظهرَت التحقيقات أنّ سبب الوفاة يعود إلى فشلٍ حادٍّ ومتعددٍ في وظائف الأعضاء نتيجة التسمّم، بعدما كان المقرّبون منه يعتقدون في البداية أنّه ربما تعرّضَ لتسمّم غذائي، خاصةً أنّ أفراد الفريق تناولوا الأسماك خلال الرحلة. ولاحقاً حامت الشكوك حول زميله ماريوس، الذي أوقف ووُضِعَ قيد الحبس الاحتياطي على ذمّة القضية، بينما لم يدلِ حتى الآن بأي تصريح بشأن الاتهامات الموجّهة إليه.

وقال المدّعي العام الألماني توماس هاوبورغر لوسائل إعلام محلية إن المحقّقين «يفترضون أنّ الأمر كان فعلاً انتقامياً»، دون الكشف عن تفاصيل إضافية بشأن دافع المشتبه به.

كلمات متقاطعة 5174

افقيا

1- الإسم الحقيقي للفنانة اللبنانية صباح – 2- عاصمة اوروبية – سكان الصحاري – 3- جدران مرتفعة للحماية من هجمات العدو – من الحبوب – 4- مدينة أوسترالية – منخر – 5- مرض – دق وفت وسحق – بيت الطائر – 6- قهرّه وذلّه – بلدة لبنانية في قضاء بعلبك – 7- عملة ايطالية – طاف بالليل يحرس الناس ويكشف اهل الريبة – ضرب بالسوط – 8- ملك الهون – 9- ارتفع النبات – ماء جارٍ متدفق – 10- ممثل سينمائي انكليزي مخضرم

عمودياً

1- عازف كمان فلسطيني شهير – يجري في العروق – 2- مدينة في الكويت – 3- طيور كاسرة – صاح الحيوان من الألم – لحم غير مطبوخ – 4- يعطيه باليد – والدتك – 5- مدينة في العراق – مهنة من ينقل الأحمال بالأجرة – 6- حرف جر – طبيب – 7- للتعريف – حرف جزم – 8- أسقف لبناني قديم له مقالات دينية وشعر زجلي شهير – 9- خاصم أشد الخصومة – مقاربة النوم – عملة آسيوية – 10- ممثل مصري راحل

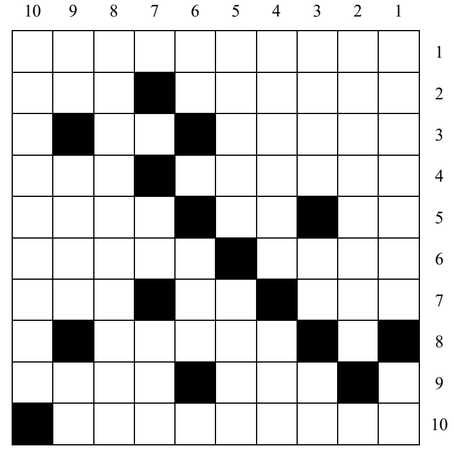

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- كاسكار رانج – 2- ولد – سوبارو – 3- رم – سكني – صه – 4- سكر – يا – مفر – 5- يم – ممنون – 6- كلب – سجال – 7- وج – غيْل – 8- فانتوم – بق – 9- فو – ولغ – مصل – 10- السد العالي

عمودياً

1- كورسيكا – فا – 2- المكمل – فول – 3- سد – بوا – 4- جنود – تلا – 6- دونان – غوغل – 7- ربي – وسيم – 8- 11 – منجل – ما – 9- نرصف – بصل – 10- جوهر الصقلي

sudoku 5174

5			3			8		
	8	1		5	9		3	2
				2				
			8			5		
9		3		7	1		2	8
	5			9	2		7	
2			7			1		
	7	5			4		6	9
	1			8				

حلول الشبكة السابقة

6	5	2	3	8	9	1	4	7
4	7	9	5	1	6	8	2	3
8	1	3	2	4	7	5	9	6
3	2	8	7	9	4	6	1	5
5	4	7	6	2	1	3	8	9
1	9	6	8	5	3	4	7	2
2	8	1	9	6	5	7	3	4
9	3	5	4	7	8	2	6	1
7	6	4	1	3	2	9	5	8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 471

كلمة السر من 8 حروف: ملهى ليلي باريسي الأشهر في العالم

استعراضات – اوبرا – بار – بناء – تصميم – تقليد – جل – رقص – ركن – زي – عروض – عشاء – فولي بيرجير – فن – كريزي هورس – كباريه – ملهى – نادي – همنغواي

ك	و	ا	و	ب	ر	ا	م	ى	ر
ب	ر	ت	ق	ل	ي	د	ه	ي	ت
ن	ا	ي	ص	ق	ر	ل	ج	ل	ا
ا	م	ض	ز	ن	م	ر	ر	ء	ض
ء	ي	و	ف	ي	ي	ل	ا	ا	ا
ر	م	ر	ن	ب	ه	ج	ب	ش	ر
ن	ص	ع	ي	ز	ي	و	ت	ع	ع
ك	ت	ل	ن	ا	د	ي	ر	و	ت
ر	و	ه	ي	ر	ا	ب	ك	س	س
ف	ج	ي	ا	و	غ	ن	م	ه	ا

حلول الشبكة السابقة: جان كوكتو

عملية حسابية 471

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	+		٪		=	15
–	■	X	■	X	■	
	X	6	X		=	90
٪	■	X	■	X	■	
	X		٪	3	=	12
=	■	=	■	=		
9		96		54		

حلول الشبكة السابقة

54	٪	6	X	11	=	99
٪	■	X	■	X	■	
3	X	3	X	8	=	72
X	■	+	■	=	■	
5	X	18	٪	9	=	10
=	■	=	■	=		
90		36		79		

شبكة العنكبوت 471

إعداد نعوم مسعود

1 – 8 جزر مرجانية سياحية في المحيط الهندي
8 – 22 كاتب روائي روسي من مؤلفاته « الأخوة كارامازوف »
21 – 31 لاعب كرة قدم فرنسي محترف
29 – 35 عاصمة ساحل العاج السابقة
33 – 42 كاتب وأديب وفيلسوف فرنسي له « اعترافات »
41 – 54 من عجائب الدنيا السبع الجديدة
54 – 63 المدينة الضائعة لشعب الإنكا فوق قمم جبال الأنديز
62 – 69 ممثل استكتلندي راحل اشتهر بأداء دور العميل البريطاني جيمس بوند
68 – 78 قدرة في التاريخ الفرنسي مع عودة حكم عائلة بوربون بعد سقوط نابليون بونابرت
76 – 84 شاعر لبناني راحل
83 – 88 مدينة ليبية
87 – 91 سائل أسود ناتج عن مخلفات عصر الزيتون واستخراج الزيت
89 – 93 لقب نبيل تاريخي القطاعي في بعض الأنظمة الملكية
93 – 97 نجّار أو حدّاد
96 – 99 مدينة فرنسية
99 – 102 مدينة عراقية
101 – 107 مدينة تقع على شواطئ خليج عمان وتتبع امارة الشارقة
105 – 110 ولاية امريكية عاصمتها نوبيكا

حل شبكة العنكبوت السابقة

صباح – حبي الذي لا يموت – تقي الدين الصلح – حسن علاء الدين – دين برلون – نسبة ابنشتاين – ايناس الدغيدي – دبديبه ديشان – انديز – زنوبيا – بيانربس – سمنود – دينا – انادير – دبروط – طشقند – قندهار – ارتميس

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5174

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مخرج وممثل وأستاذ جامعي تشيكي (1932-2018). نال جائزة اوسكار

10+3+5+2+8+6 = النبيل والعالي المنزلة ■ 1+4+11 = رقاد ■ 11+7+9 = قمر بالأجنبية

حل الشبكة الماضية: **عزيز جبر شياك**

قضية

تحقيق لـ«المفكّرة القانونية» يفتح ملفّ ثلاث منصات إعلامية لبنانية قدّمت سيلينا ريان إلى جمهورها بوصفها «صحافية مستقلة». لكن خلف هذه الصفة، يكشف التحقيق ماضيا في قوات الاحتلال ونشاطا في «الهاسبارا» وصلات بمؤسسات إسرائيلية

تحقيق لحسين شعبان في «المفكرة الثقافية»

تعرفوا إلى المجندة المستقلّة سيلينا ريان!

نزار نمر

نشرت «المفكّرة القانونية» في 4 أيلول (سبتمبر) 2026 تحقيقاً حول طبيعة المحتوى الذي تنشره ثلاث منصّات تابعة للمصرفي الصهيوني أنطون الصحناوي هي: «هنا لبنان» وIci Beyrouth وThis Is Beirut، مفجّرةً قضيّة سيلينا ريان، التي قدّمتها هذه المنصّات إلى جمهورها بصفتها «صحافية مستقلة»، ليتبيّن أنّها

> **منصّات أنطون الصحناوي نشرت لريان تقارير موجّهة إلى الجمهور اللبناني من الأراضي المحتلّة**

مجنّدة سابقة في «جيش» الاحتلال.

«متطوّعة» في الاحتلال

روى التحقيق الذي أعدّه حسين شعبان، أنّ المنصّات المذكورة نشرت لريان خلال ستّة أشهر، أربعة تقارير و13 منشوراً موجّهة إلى الجمهور اللبناني من الأراضي المحتلّة. وبحسب التحقيق، تظهر ريان في صوَر ومقاطع منشورة على حساباتها مرتديةً الزيّ العسكري الإسرائيلي وفي مواقع عسكرية، كما تعرّف عن نفسها على منصّة X بأنّها «متطوّعة مع الجيش الإسرائيلي»، وهو ما تؤكّده أيضاً صحيفة «جيروزاليم بوست».

ناشطة في «الهاسبارا»

يشير التحقيق إلى أنّ «هيئة البثّ الإسرائيلية العامّة» قدّمتها في شباط (فبراير) 2026 بوصفها ناشطة في «الهاسبارا»، وهو المصطلح المستخدم للإشارة إلى نشاط الدعاية والدبلوماسية العامة الإسرائيلية. وبحسب تحليل «المفكّرة القانونية»، حملت التقارير التي أعدّتها ريان خطاباً يركّز على «السلام» والتقارب بين اللبنانيّين والإسرائيليّين و«نمط الحياة المشترَك»، في مقابل تهميش السياق العسكري والسياسي القائم بين لبنان وكيان الاحتلال.

كما تناولت موادّ أخرى المسيحيّين العرب في الكيان و«التشابه الثقافي والاجتماعي» المزعوم بين الإسرائيليّين واللبنانيّين، وصولاً إلى تقرير من تل أبيب ويافا قدّم المدينة عبر البحر والسهر ونمط الحياة («الأخبار» 2026/2/12، و2026/8/27). ويرى التحقيق أنّ هذه الموادّ لا يمكن فصلها عن خطاب «القوّة الناعمة» الذي يستخدم الثقافة والطعام والحياة اليومية لبناء صورة مختلفة عن «إسرائيل» لدى الجمهور المستهدَف.

انتماء عضوي لمؤسّسات صهيونية

ترأس ريان كذلك «جمعية الصداقة الإسرائيلية اللبنانية» ضمن ما يُعرف بـ«الحركة الإبراهيمية». شبكة يورد التحقيق أنّ لها صلات بأنشطة وشخصيّات مرتبطة بالدبلوماسية العامة الإسرائيلية. ويشير إلى دور توم فيغلر الذي يقود هذه البنية، وإلى علاقات وأنشطة جمعت شبكته بقنوات ودوائر تابعة لـ«وزارة الخارجية» الإسرائيلية. ومن بين الأمثلة التي يسوقها التحقيق ترويج صفحات رسمية إسرائيلية لبعض أنشطة هذه الشبكة، إضافةً إلى لقاءات مع مسؤولين في قسم الدبلوماسية العامة في الخارجية الإسرائيلية.

منصّات الصحناوي: خرق متواصل للقانون

يضيف التحقيق أنّ This Is Beirut لم تكتفِ بنشر تقارير ريان. في كانون الأوّل (ديسمبر) 2025، نشرت رسالة مصوّرة للسفير الإسرائيلي في واشنطن بحيثيل ليتر موجّهة إلى اللبنانيّين («الأخبار» 2025/12/7). بعد انطلاق سلسلة تقارير ريان، أعلنت المنصّة تعاونًا مع مؤسّسة MIND Israel لتنظيم جلسة حول «السلام والتكامل الإقليمي» بين لبنان و«إسرائيل» على هامش مؤتمر ميونيخ للأمن. وتقدّم المؤسّسة نفسها على أنّها شريك استراتيجي يسهم في النقاش المتعلّق بسياسات «الأمن القومي» الإسرائيلي ويعمل مع صنّاع القرار والمسؤولين الأمنيّين. يفتح تحقيق «المفكّرة القانونية» نقاشاً حول الشفافية الإعلامية: كيف تُقدَّم المادّة الصحافية على أنّها مستقلّة فيما تخرق القوانين اللبنانية؟ ومتى تُحاسب المنصّات المذكورة على خرقها المتمادي لهذه القوانين؟

تحاول شركة «أديداس» امتصاص الغضب ودعوات المقاطعة التي أعقبت إعلانها عن خدمة «الحذاء الفردي». فمن التبرير إلى الاعتذار، لم تهدأ الحملة ضد الشركة، التي حاولت احتواء الغضب بتعابير عامة، من دون الإشارة بوضوح إلى جوهر المشكلة، وهي استخدام صورة جندي إسرائيلي في حملة إعلانية، فيما يشاهد العالم إبادةً

> **لم يتضمن الاعتذار إقراراً بأن اختيار الجندي الإسرائيلي كان خطأً**

جماعية متواصلة في غزة منذ نحو ثلاث سنوات.

الحملة التي نشرت في أواخر شهر آب (أغسطس) الفائت، اختارت الجندي الإسرائيلي شاليف بيتون، الذي أصيب في ساقه على إثر استهداف مركبته العسكرية بصاروخ مضاد للدبابات أطلقته الفصائل الفلسطينية من غزة، ردأً على المخططات الإسرائيلية لترحيل سكان حي الشيخ جراح واقتحام المسجد الأقصى عام 2021.

تتيح خدمة «الحذاء الفردي» التي تروّج لها «أديداس» للأشخاص الذين يحتاجون إلى حذاء واحد، ومن بينهم مبتورو الأطراف، شراء حذاء فردي بدلاً من زوج كامل، مقابل 50 في المئة من سعر الزوج. وكانت الشركة قد أطلقت الخدمة في 23 دولة أوروبية في كانون الثاني (يناير) الماضي، ضمن مبادرة عالمية تهدف إلى جعل منتجاتها أكثر ملاءمة للأشخاص ذوي اختلافات الأطراف.

وقد ظهر بيتون وهو يجرّب أحد أحذية «أديداس» داخل متجر، قبل أن يظهر في مشاهد أخرى وهو يركض في الخارج باستخدام طرف اصطناعي. وكان بيتون واحداً من 11 رياضياً استخدمت الشركة صورهم في ملصقات عُرضت في متاجر «أديداس» في الكيان العبري. تصوّر الحملة الجندي الإسرائيلي كضحية حرب، في وقت سجّلت وزارة الصحة الفلسطينية أكثر من 6000 إلى 8000 حالة بتر للأطراف في غزة، منذ بدء الإبادة الإسرائيلية. مما أثار غضب الناشطين لرؤية انحياز الشركة الواضح إلى جانب الاحتلال.

على إثر الحملة، طالب ناشطون بمقاطعة الشركة، وانضم إليها عدد من الشخصيات العامة والناشطين، من بينهم الممثل الإسباني خافيير باردِيم، الذي نشر عبر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي دعوات إلى مقاطعة الشركة تضامناً مع الفلسطينيين. كما أعاد كل من الكاتبة الفلسطينية - الأميركية سوزان أبو الهوى والكاتبة الباكستانية فاطمة بوتو نشر انتقادات للحملة.

بداية، حاولت الشركة تبرير الإعلان باعتبار الحملة جزءاً من مبادرة عالمية تهدف إلى توسيع خيارات الأشخاص ذوي اختلافات الأطراف. واعتبرت أن «التفسيرات في الأيام الأخيرة أساءت تمثيل الغرض من الخدمة». أما الحملة التي أثارت الجدل، فكانت نشاطاً محلياً في الكيان، وليس حملة عالمية لـ «أديداس».

رغم هذا التبرير، استمرت دعوات المقاطعة، فأصدرت الشركة أول من أمس بيان اعتذار، قائلةً: «ندرك أن صورة استخدمت في حملة محلية حديثة أثارت مخاوف وردود فعل قوية»، وأضافت: «لم يكن قصدنا بأي شكل من الأشكال التسبب بالإساءة، ونعتذر لكل من تأثر بذلك»، مؤكدة أنها تتعامل مع ردود الفعل «بأقصى قدر من الجدية».

ولم يتضمن الاعتذار إقراراً بأن اختيار بيتون تحديداً كان خطأً، كما لم تعلن الشركة التخلي عن خدمة «الحذاء الفردي»، بل أكدت استمرار المبادرة وتوسيع نطاقها في أسواق أخرى في المنطقة، من بينها فلسطين ولبنان والسعودية والكويت وقطر ومصر. فقد حاولت «أديداس» حصر الأزمة في «صورة» أثارت ردود فعل، متجنبةً الاعتراف بالسياق الذي جعل من الحملة موضع غضب واسعاً.

تحاول أصالة موجة غضب واسعة بعد استخدامها صورة جندي إسرائيلي مبتور الساق للترويج لخدمة «الحذاء الفردي». اعتذار الشركة لم ينهِ الأزمة. بل أعاد طرح السؤال: كيف اختارت جندياً لتجسيد «ضحايا» الحرب، فيما خلّفت الحرب الإسرائيلية على غزة آلاف حالات البتر بين الفلسطينيين. بينهم عدد كبير من الأطفال؟

«أديداس» تبتلع «الحذاء الفردي»

يحدث في دمشق الآن

تعود أصالة نصري إلى دمشق بعد غياب طويل، لكنّ حفلتَيها المرتقبتين أشعلتا جدلاً يتجاوز الموسيقى: اعتراضات دينية، ومطالبات باعتذار عن أغنية قديمة لبشار الأسد، وانتقادات لأسعار التذاكر. وبين الماضي والحاضر، تختار أصالة الردّ بالبوم يستعيد تراث المحافظات السورية، مستهلّةً إياه بأغنية من تراث السويداء.

أصالة و«سوريا الجديدة»... مَن يحاسب مَن؟

رشا فرح

لا تزال الحفلات الموسيقية تواجه الكثير من الانتقادات والجدل في سوريا الجديدة. بعد الإعلان عن عودة أصالة نصري إلى الغناء في دمشق، من خلال حفلتَين مقرّرتَين يومي 17 و19 أيلول (سبتمبر) في صالة «الفيحاء» الرياضية، بدأ عدد من الناشطين والموالين للسلطات الحالية في سوريا بانتقاد حفلات الغناء، باعتبارها مخالفة للشريعة.

الغناء حرام والعلماء اولى

ندد أحد الحسابات باستمرار دعوة «المغنين والمغنيات والراقصين والراقصات» إلى إقامة حفلات في «سوريا الجديدة»، معبّراً عن غضبه من الاستعدادات الجارية في صالة «الفيحاء» لإقامة ما سمّاه «حفل طرب ومجون»، يُسمح فيه باختلاط الشباب والفتيات.

وتصدّى بعض الناشطين لهذه الحملة بالإشارة إلى ارتباطها بـ«الشيخ الذهبي»، وهو اللقب الذي اشتهر به الداعية المصري هاني دهب، الذي برز نشاطه في سوريا من خلال قيادة حملات واسعة لتوزيع ما يُسمى باللباس الشرعي والنقاب والخمار، معتبرين أنّه يحاول فرض ثقافة متشددة لا تشبه سوريا.

مقابلة نيشان... والغناء للاسد

وأعادت صفحات عدة تداول مقطع فيديو قديم لأصالة خلال مقابلة مع الإعلامي نيشان في برنامجه «مايسترو»، غنّت خلاله للرئيس بشار الأسد أغنية في مناسبة إعادة انتخابه، تقول: «ملايين ملايين السوريين جينا نعاهد عهد الله نبقى معك يا أسدنا وما نركع إلا لله».

ودفع تداول المقطع عدداً من المتابعين والمتفاعلين إلى مطالبة أصالة باعتذار علني للجمهور، قبل الحفلة التي أعلنت عنها في دمشق.

اسعار فوق الريح

لم تكن مقاطع الفيديو الأخيرة لأصالة سبب الاعتراض الوحيد، إذ أثارت أسعار التذاكر أيضاً جدلاً واسعاً، بعدما كشفت الشركة المنظمة أنّ أسعار المدرجات تبدأ من 50 دولاراً وتصل إلى 250 دولاراً، فيما نفدت تذاكر فئة VVIP بالكامل قبل طرح باقي الفئات للحجز الإلكتروني.

وتأتي هذه الأسعار بعد جدل سابق على مواقع التواصل الاجتماعي حول أرقام قيل إنها تصل إلى 500 و800 دولار، وهو ما نفته الشركة المنظمة.

الحلّ في التراث

وبين مؤيد ومعارض لحفلتها المرتقبة في دمشق، أعلنت الفنانة السورية عن خطوة قد تبدو ذكية في مواجهة بعض الانتقادات، من خلال إطلاق البوم غنائي جديد بعنوان «ضريبة البعد»، يضم 14 أغنية مستوحاة من الموروث الشعبي والفولكلور السوري من مختلف المحافظات.

ويأخذ الألبوم المستمع في جولة موسيقية بين المحافظات السورية الـ14، إذ خُصصت كل أغنية لرواية حكاية واستحضار لون من تراث إحدى المحافظات، بأسلوب غنائي معاصر.

ويمكن النظر إلى هذه الأغاني باعتبارها حلاً «شرعياً» وتسويقياً قدمته أصالة للمعترضين على حفلتها، من خلال تقديم مادة موسيقية وتراثية جامعة، لا تتضمن موضوعات خلافية، كأنها «ضريبة» لبعدها الطويل عن سوريا وعن الأغنية السورية، وهو غياب لم تكسره سوى أغنية «ع البال يا

> **حققت أغنية «محبوب قلبي» من تراث السويداء تفاعلاً واسعاً بعد نشرها**

ضحكة أبي»، التي أطلقتها قبل سقوط نظام الأسد.

وقد اعتبر بعضهم الأغنية آنذاك مجاملةً من أصالة بهدف المصالحة مع النظام والتمهيد للعودة إلى سوريا.

السويداء اولى اغاني الالبوم

حققت قناة أصالة نصري على «يوتيوب» تفاعلاً واسعاً بعد نشرها أغنية «محبوب قلبي» من تراث السويداء، بالتزامن مع اقتراب موعد حفلتها المرتقبة في دمشق، لتعود المحافظة إلى حضورها في صوت الفنانة من بوابة تراثها الغنائي.

ليست هذه المرة الأولى التي تستحضر فيها أصالة السويداء في أعمالها وحفلاتها؛ إذ سبق أن استذكرتها، بعد أحداث السويداء الدامية، من خلال أغنية للفنان فهد بلان، من دون إعلان موقف سياسي مباشر مما جرى.

عَ السريع

ماكليمور: الحرية لفلسطين

■ أثار الرابر الأميركي ماكليمور ضجة على صفحات السوشال ميديا، بعدما أحيا حفلة افتتاح الفنان البريطاني إد شيران في ملعب «ميتلايف» في ولاية نيوجيرسي الأميركية، هاتفاً «الحرية لفلسطين». ليست هذه المرة الأولى التي يعلن فيها ماكليمور تأييده لفلسطين، إذ سبق أن أعلن وقوفه إلى جانبها خلال الإبادة في غزة، معرّياً جرائم العدو الإسرائيلي.

في هذا السياق، قال ماكليمور بحماسة لافتة «أريد أن تكون هذه الكلمات عالية وواضحة: ليعلم الناس من غزة إلى الضفة الغربية المحتلة أننا لم ننسهم». وأضاف النجم المعروف «أؤمن بأن كل إنسان يمشي على هذه الأرض يستحق القدر ذاته من الحرية. إن الآباء، يجب أن يتمكّنوا من توديع أبنائهم من دون الخوف من أن تكون تلك المرة الأخيرة التي يقبّلونهم فيها. لا أريد أن يسمع الآباء أصوات الطائرات والقنابل بدلاً من ضحكات أطفالهم».

ورفع النجم من حدة تصريحاته، مختتماً كلمته بالقول «الحرية لفلسطين، والحرية لأميركا، والحرية لكل مكان، من كوبا إلى الكونغو والسودان وإيران». وصلت هذه التصريحات إلى جمهور واسع، وسرعان ما بدأت حملات صهيونية ضده، مطالبة باستبعاده من الحفلات المتبقية ضمن جولة إد شيران. وشنّ عدد من الناشطين المؤيدين للعدو حملات ضد الفنان، معتبرين أن الحفلات مساحة للموسيقى وليست للدعاية السياسية.

كعادته، شكّلت تصريحات ماكليمور جرعة أمل إضافية للناشطين المؤيدين لفلسطين، ولا سيما أولئك الذين يواصلون التعبير بشجاعة عن آرائهم ومواقفهم الإنسانية. مواقف لم يتنازلوا عنها منذ اندلاع الإبادة التي شنّها العدو على غزة في السابع من تشرين الأول (أكتوبر)، ولا يزالون يتمسكون بها حتى اليوم.

ستيفاني وجيسي تنضمان إلى معتصم النهار

■ تنشغل شركات الإنتاج بالتحضير للموسم الدرامي الذي سيُعرض في رمضان 2027، فيما تحتدم المنافسة مع تعاقد الشركات مع نجوم سوريين ولبنانيين لبطولة أعمال تتنوع بين الدراما والكوميديا. وتتحضر شركة «إيغل فيلمز»، التي يديرها جمال سنان، للمشاركة في السباق الرمضاني بعملين. تلعب ماغي بو غصن بطولة العمل الأول، فيما يحمل الثاني طابعاً كومدياً اجتماعياً خفيفاً. ويتولى بطولة المسلسل الثاني الممثل السوري معتصم النهار، على أن يتولى جو بو عيد مهمة الإخراج، فيما ينشغل جيمي بو عيد حالياً بكتابة العمل. ومن المنتظر أن ينطلق التصوير خلال الأسابيع المقبلة، ليكون المسلسل جاهزاً للسباق الرمضاني.

في هذا السياق، لفتت المعلومات إلى أن المسلسل الكوميدي الذي تنتجه «إيغل فيلمز» سيجمع ممثلين سوريين ولبنانيين. وقد انضمت إلى معتصم النهار كل من الممثلتين اللبنانيتين ستيفاني عطاله وجيسي عبدو.

وأشارت المعلومات إلى أن عطاله، التي عُرفت بمشاركتها في الأعمال المعرّبة، وأبرزها مسلسل «كريستال»، ستخوض هذه المرة تجربة كوميدية مختلفة عن الأعمال التي شاركت فيها سابقاً.

أما جيسي عبدو، فتكرر تعاونها مع معتصم النهار، بعدما اجتمع الثنائي في مسلسل «لوبي الغرام» (إخراج جو بو عيد وكتابة جيمي بو عيد) الذي عُرض في رمضان 2026. وشارك في العمل أيضاً كل من باميلا الكيك ويارا صبري وفايز قزق وغيرهم.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الأربعاء 9 أيلول 2026 العدد 5870

صورة وخبر

تواظب بلدة روم في قضاء جزين (جنوب لبنان) على تنظيم سباق الحمير التقليدي ضمن «مهرجانات الكرمة» منذ العام 1964 كـ «نوع من التكريم لهذا الكائن الذي أسهم في تقدم البشرية وكان من أهم وسائل النقل عبر التاريخ» كما قال لنا رئيس البلدية جوني حداد. وكل سنة، يصبح السباق مقصداً للمهتمين من كل المناطق لاقتناص لحظات من الفرح والبهجة. 16 حماراً شاركت هذا العام، بسروج مزركشة وألوان فاقعة من أعلى الآذان حتى أسفل الحذوات، من دون إغفال النظارات الضخمة. راكبو الحمير يتنافسون أيضاً في ما بينهم بالملابس الغريب، علماً أن المنظمين يحذرون من أنه «ممنوع ضرب الحمير وتعنيفها». ضيف الشرف كان «طبشور»، الحمار الذي اشتهر في الحرب الإسرائيلية على لبنان بوفائه لصاحبه الذي اضطر لتركه في الجنوب بسبب النزوح.

(علي حشيشو)

على بالي

أسعد أبو خليك

في الوقت الذي يقتل فيه جيش العدوّ أهل الجنوب يوميّاً، وفي الوقت الذي تعبِّر فيه حكومة لبنان (المُرتهنة) عن عميق أسفها على الردود الإيرانيّة على العدوان عليها من قِبل التحالف الأميركي-الإسرائيلي، ورد هذا الخبر: زار وزير الإعلام اللّبناني سفارة النرويج في لبنان وكتب في سجلّ التعازي المفتوح: «إنّها لحظة حزينة لقيادة النرويج وللشعب النرويجي العظيم، كما أنّها لحظة حزينة للقيادة اللّبنانية وللشعب اللّبناني. نتقدّم بأحرّ التعازي وأصدق مشاعر المواساة بهذا المصاب الجلل، ونعبّر عن أسمى عبارات الاحترام والتقدير الحار للعائلة الملكية النرويجية، متمنّين لها دوام الازدهار في ظلّ القيم العظيمة والمشتركة للديموقراطية والحرية التي تجمعنا. وفي هذا السياق، نتقدّم أيضاً بخالص تعازينا إلى سعادة سفيرة النروج لدى لبنان، التي تؤدّي دوراً مميّزاً في تعزيز علاقاتنا الثنائية وتطويرها. مع أطيب التحيات وأصدق عبارات الاحترام». وبهذه العواطف الجيّاشة والمشاعر الرقيقة، يُثبت الوزير مرقص أنّ حكومة لبنان ليست خالية من العواطف والحسّ الإنساني، كما يتّهمها خصومها. على العكس، فإنّها تكنّ كلّ الحب والعطف للشعب الأبيض في دول الغرب. ولم نكن قبل هذه الكلمة الإنشائيّة (غير) البليغة نعلم أنّ ما يجمعنا مع الشعب النرويجي هو أكبر بكثير ممّا يجمع الشعب اللّبناني بعناصره المتنوّعة. ولا نبالغ إذا قلنا إنّ علاقة حكومة لبنان بالشعب النرويجي هي أقوى من علاقتها بأبناء الطائفة الشيعيّة وبناتها (لكنّها على علاقة ممتازة، الحقّ يُقال، مع هؤلاء الشيعة الذين نالوا على مرّ السنوات مئات أو عشرات الأصوات في الانتخابات النيابيّة). ووفاة ملك النرويج حرّكت من مشاعر أهل الحُكم أكثر بكثير ممّا حرّكته (أو لم تحرّكه) جِمم القذائف والصواريخ المنهمِرة في الجنوب في قلوبهم وعقولهم. لكنّ اللّبناني (وبخاصّة إذا كان غربيّ الثقافة والمعرفة) ضعيف دائماً نحو الرجل الأبيض الذي يشعر إزاءه بدونيّة لا علاج لها. البشرة البيضاء والشَّعر الأشقر يعني الكثير لأهل الحُكم، فلو كان النرويجيّون يقطنون جنوب لبنان لثارت حميّة أهل السلطة. صفعة ضدّ نرويجي في اليونيفيل أثارت اعتراضات أكثر من مقتل آلاف الجنوبيين. إنّه العِرق والطائفة.

رسالة البندقية

في «حوار مع البحر»، الذي عُرض في البندقية، ينطلق مؤيد عليان من حكاية فلسطينية مؤلمة: أب تطارده بيروقراطية الاحتلال بسبب ابنه الغريق. لكن قصة واعدة تضيع في فيلم مثقل بالحوارات، ضعيف الأداء والإخراج. يهدر القدس بصرياً وينتهي إلى إخفاق سينمائي لا تنقذه قضيته ولا نواياه الطيبة

مؤيد عليان... كيف أضعت القدس؟

شفيق طبارة

في صالة «جاردينو» في البندقية، كنّا نترقّب مشاهدة فيلم «حوار مع البحر» للمخرج الفلسطيني مؤيد عليان. يبدأ الفيلم، وفي الربع ساعة الأولى يتبدد هذا الإحساس، ويحل محله إحساس مختلف تماماً: أنك دخلت هذه الصالة، ولن تخرج منها أبداً. ساعتان تتمددان وتتمددان، كأن الزمن نفسه توقف عند بابها. ما يحدث فعلياً في «حوار مع البحر» هو فراغ يتمدد حتى يتحوّل الجلوس في القاعة إلى اختبار للصبر لا أكثر.

القصة، على الورق، تحمل كل مقومات الألم الفلسطيني، كمال (كامل الباشا)، رجل فلسطيني في الستين من عمره، تأمره محكمة إسرائيلية بسداد دين ضخم للضمان الاجتماعي. دين يُفترض أنه على ابنه وائل، لكنّ وائل غرق في البحر قبل عقود. وحين لا يُعثر على أي سجل رسمي لوفاته، يسعى كمال إلى معرفة ما حدث فعلاً لابنه، فينطلق في رحلة تُعيد فتح جراح ظنّ أنها أُغلقت منذ عقود. يذهب إلى أفراد من عائلته نبذوه يوماً بسبب ماضيه، إلى ابنته التي قطعت صلتها به، وإلى حبيبة ابنه القديمة التي حملت هي الأخرى أثر ذلك الغياب. يذهب أبعد من ذلك، يلاحق اسماً إسرائيلياً وحيداً، اسماً ظهر يومها على تقرير الإنقاذ، ليلة غرق ابنه، كأن ذلك الاسم هو الخيط الأخير الذي تبقّى ليصل منه إلى الحقيقة.

هذه بذرة تستحق فيلماً كبيراً، بيروقراطية الاحتلال التي غزّة وجرار النبيذ القديمة القادمة من هناك، هو من أكثر اللحظات إيلاماً بصرياً في الفيلم كله: أداء باهت، وحوار أشد بهتاناً.

وحتى حين تتاح للفيلم فرصة نادرة ليقول شيئاً، يهدرها. أزقة القدس القديمة وحواريها، بما تحمله من عبق تاريخي وجمال بصري خالص يكفي وحده أن يأسر العين، تمرّ أمام الكاميرا مروراً عابراً. مكان بحجم القدس، بكل ما يختزنه من ذاكرة وحضور، يتحوّل إلى ديكور صامت يمرّ عليه الفيلم مرور الكرام، فتفقد تلك الحواري معناها هي الأخرى، مثلها مثل أي شيء آخر في هذا العمل.

الشخصيات، في المحصلة، ثقيلة كالكلمات التي تُثقلها، مرصوصة بالحوار حتى تفقد قدرتها على أن تُحرّك فينا أي اهتمام حقيقي. وحين تصل النهاية، تصل ساذجة وبلا وزن، بل تصل غبية في بعض مفاصلها، إذ يُترك خيط أساسي في القصة معلّقاً، كأن الفيلم يتغافل عنه عمداً، كأنه لم يحدث أصلاً.

ما تبقى بعد كل هذا هو خليط من الغضب والشفقة. غضب من فيلم يهدر قصة مهمّة ومدينة بحجم القدس والاحتلال والفقدان، وشفقة على ضحالة رؤية سينمائية كان يمكن، بمادتها الخام، أن تصنع عملاً مؤثراً حقاً.

«حوار مع البحر» إخفاق تام على معظم المستويات، في الكتابة، في الإخراج، في الأداء، وفي أبسط عناصر الثقة بالسينما نفسها. وبلا أي مجاملة، يمكن القول بلا خجل إنه من أسوأ الأفلام الفلسطينية على الإطلاق.

مشهد من «حوار مع البحر»

تلاحق حتى الموتى، وأب يواجه غياب ابنه من جديد. مؤيد عليان نفسه يقول إن الحادثة الأساسية مستوحاة من واقعة حقيقية، وإن الفيلم رسالة حبّ وكراهية لمدينته القدس. نوايا نبيلة، لا شك. لكن النوايا وحدها لا تكفي!

المشكلة الأولى، والأعمق، أن الفيلم لا يثق بلغته السينمائية. بدل أن يترك للصورة والفعل أن يرويا القصة، يُغرق عليان شخصياته في حوارات لا تنتهي، تشرح وتفسّر وتُلقي. المشاهد الطويلة، بأسلوب اللقطة الممتدة الذي يُفترض أن يقرّبنا من الشخصيات، تتحول هنا إلى عبء، كأنّ كل شخصية تحكي قصتها كاملة من فمها، في ما يشبه إلقاء خطبة.

ثمة مشاهد في الفيلم يصعب النظر إليها من فرط رداءتها. المشهد الذي يجمع الشخصيات على عشاء في بيت إسرائيلي، يتحدثون فيه بالإنكليزية عن نبيذ

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com